

ظاهرة الأصول المهملة

بين معجم العين للخليل ومعجم لسان العرب لابن منظور دراسة تحليلية وصفية



د. عبد الوهاب صابر عيسوي

ظاهرة الأصول المهملة
بين معجم العين للخليل ومعجم لسان العرب لابن منظور
دراسة تحليلية وصفية

إعداد الدكتور عبد الوهاب صابر عيسوي
مدرس اللغويات
معهد المعارف العالي للغات والترجمة



مستخلص :

يتناول هذا البحث (ظاهرة الأصول المهملة بين معجم العين للخليل ومعجم لسان العرب لابن منظور، دراسة تحليلية وصفية) ظاهرة من الظواهر اللغوية التي أشارت لها المعاجم العربية، ولم تفرد لها دراسات مفصلة تبينها وتوضح أسبابها . لقد أشار إلى هذه الظاهرة الخليل بن أحمد من خلال معجمه العين ، وقد أرجع هذه الظاهرة إلى الأسباب الصوتية، ولكن بتتبع الظاهرة وجد الباحث أسبابا أخرى لوجود هذه الظاهرة، ثم تناول البحث الظاهرة في معجم متأخر عن العين هو معجم لسان العرب، ولذا جاءت الدراسة تحليلية وصفية .

Abstract:

This research deals with (the phenomenon of roots neglected between the lexicon AL – Ean of Al – Khalil and a lexicon of Lesan Al – Arab of Ebn Munzor , the study of historical and descriptive) The phenomenon of linguistic phenomena which indicated it Arabic dictionaries, not the uniqueness of her detailed studies identified and describes the causes of 0 referred to this phenomenon Khalil ibn Ahmad through lexicon Al- Ean , have attributed this phenomenon to acoustic reasons, but the tracking phenomenon researcher found other reasons for the existence of this phenomenon, and then touched on the phenomenon in a dictionary is behind the Al- Ean is Lesan Al – Arab , and so came the study of analyzes and descriptive 0



مقدمة :

لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر في تأليف الكلمات العربية أن أصول الكلمات وتكوينها يخضع لأسس معينة؛ منها ما يتصل بمخارج الأصوات، ومنها ما يتعلق بترتيب أصوات الكلمة، ومنها ما يتعلق بغير ذلك، وكانت نتيجة ذلك واضحة في وجود ما يسمى بالأصول المستعملة، والأصول المهملة .

يعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أقدم من تكلم في موضوع الأصول المستعملة والأصول المهملة، تناول ذلك من خلال معجمه العين، ثم جاءت المعاجم العربية من بعده متناولة لهذه الظاهرة، وسارت هذه المعاجم في طريقتين اثنتين: بعضها وافق العين الخليل في إهمال ما أهمل من أصول تارة، وبعضها الآخر ذكر استعمالات لبعض هذه الأصول التي أهملها الخليل تارة أخرى، وعندما نصل إلى أغنى المعاجم بالمواد اللغوية معجم لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، نجده معجماً موسوعياً؛ فنتناول ظاهرة المهمل والمستعمل بشكل واضح، من خلال عرضه للمواد اللغوية .

وقد جاء هذا البحث متناولاً لظاهرة الأصول المهملة بين معجم العين للخليل بن أحمد، ومعجم لسان العرب لابن منظور، وسأكتفي هنا بمتابعة الظاهرة على جُلِّ أصوات الحلق (ع، ح، هـ، خ، غ)؛ فهذه الأصوات الخمسة احتوتها نصف أجزاء معجم العين الثمانية، فجاءت في أربعة أجزاء .

وقد واجهت في هذا البحث جهداً مضنياً، فعلى الرغم من تعاملتي الكثير مع المعاجم، إلا أنه قد استقر غني جهد كبير في هذا البحث؛ فلا شك أن تتبع تقاليات المواد المختلفة، وبخاصة الأصول الرباعية والخماسية أمر جد ثقل .

وقد عنونت هذا البحث بعنوان (ظاهرة الأصول المهملة بين معجم العين للخليل ومعجم لسان العرب لابن منظور، دراسة تحليلية وصفية)، وقسمت البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، على ما يلي:

- المقدمة تناولت فيه موضوع البحث، والصعوبات التي واجهتني .
- الفصل الأول- علل الإهمال في معجم العين للخليل .
- الفصل الثاني- ما استعمل في معجم لسان العرب من أصول أهملت في معجم العين .
- الخاتمة والنتائج .
- الحواشي والمراجع .

وأخيراً أرجو من الله العلي الكبير أن ينفعنا بما عُلِّمنا، وأن يعلمنا ما ينفعنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



الفصل الأول – علل الإهمال في معجم العين للخليل

تمهيد :

جاء معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي أول معجم لغوي ، وعلى الرغم أنها المحاولة الأولى لوضع معجم لغوي إلا أنها أظهرت العبقرية اللغوية للخليل – رحمه الله - ؛ فقد جاء معجمه خالياً من العيوب، إلا من بعض الهنات التي سأفرد لها بحثاً خاصاً للتنبيه علي تلك الهنات . رتب الخليل معجمه على أساس صوتي، حسب مخارج الأصوات من الداخل إلى الخارج، فبدأ بأدنى المخارج (الحلق)، ورتب أصواته حسب العمق، فكانت الهمزة أعمقها إلا أنه لم يبتدئ بها معجمه؛ للتغيرات التي تطرأ عليها إما بالحذف، أو بالقلب، أو غير ذلك، ثم نظر الخليل إلى الأصوات التالية للهمزة، فلم يبدأ بالهاء لضعفها، ثم نظر للعين والحاء، فبدأ بالعين لأنها أنصع من الحاء . قسم الخليل معجمه إلى أبنية بادئاً بباب الثنائي، ثم باب الثلاثي الصحيح، ثم باب الثلاثي المعتل، ثم باب اللفيف، ثم باب الرباعي، ومنتها بباب الخماسي، فأقل الأبنية هو الثنائي، وأكثرها الخماسي، وما زاد عن ذلك يرد إلى أحد الأبنية السابقة، ثم عمد الخليل إلى نظام التقاليب متأثراً بعبقريته الرياضية، مستخدماً نظام التباديل والتوافيق . ولم يكتف الخليل بذلك؛ بل أخذ يصف الأصوات صوتاً، صوتاً موضحاً مخرج كل صوت وصفاته العامة .

وليس جديداً بعد العرض السابق القول بأن الخليل كان ضليعاً بكل تفاصيل الجهاز الصوتي عند الإنسان، ولا يضيره - إن صح ما يقال - أن لا يذكر الوترين الصوتيين، لأنه ليس عالماً بالتشريح، ولا متخصصاً بجراحة الحنجرة، وما اضطلع بمهمة طبية قط، وما ذكره من أجزاء هذا الجهاز فيه الكفاية لعصره إن لم يكن للعصور بعده، لأنه قد تضمن بكثير من الأبعاد الإشارة لهذه المباحث التي تفرغ لها الغربيون الذين تناولوا أبحاث الصوتيات من بعده .

لقد أجاد الخليل دراسة الأصوات في معجمه العين، فوصف الجهاز الصوتي، بادئاً بالحلق وماراً بالفم ومنتها إلى الشفتين، وقسمه إلى مناطق ومدارج يختص كل منها بصوت أو عدد من الأصوات ، وما أشار إليه من ذوق الحروف لبيان حقيقة المخرج ، فقد هدي بذكائه المتفوق في ذلك إلى مقاييس صحيحة أقر كثيراً منها علماء الأصوات المحدثون .

مصطلح المهمل والمستعمل :

أكاد أجزم – حسب المصادر التي بين يدي – أن مصطلحي المهمل والمستعمل وردا أول ما وردا عند الخليل بن أحمد؛ وذلك لأنه صاحب أول معجم، وقد جاء محكم المنهج، ولكن الخليل لم يقدم لنا تعريفاً أو تحديداً لهذين المصطلحين، وإن بدا أن المصطلحين وقفاً عند حد اللفظ؛ فالمستعمل هو ما استعملته العرب من أصول ،



واشتقت كلامها عليها • أما المهمل فهو ما أهملته العرب من أصول لأسباب متعددة، ولم تشتق عليها كلامها. ومن هنا انقسمت الأصول التي يمكن تركيبها من الأصوات عنده - وعند اللغويين من بعده - إلى (مستعمل)، و(مهمل) •

ويختلف الأمر عند ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)؛ فوجدناه يضع إطاراً لهذين المصطلحين؛ فأورد رأي البغداديين في مصطلحي المهمل والمستعمل، فقال: " قال لي بعض فقهاء بغداد: إن الكلام على ضربين مهمل ومستعمل. قال: فالمهمل: " هو الذي لم يوضع للفائدة " والمستعمل: " ما وضع ليفيد "¹. لكن ابن فارس لم يتفق مع هذا الفهم، فذكر ضربين للمهمل - في رأيه -، " ضرب لا يجوز انتلاف حروفه في كلام العرب ألبتة، وذلك كجيم تؤلف مع كاف، أو كاف تقدم على جيم، وكعين مع غين، أو هاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف. والضرب الآخر: ما يجوز تألف حروفه، لكن العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول (عضخ)، فهذا ما يجوز تألفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة (خضع)؟ لكن العرب لم تقل (عضخ) • ثم ذكر ابن فارس ضرباً ثالثاً للمهمل، " وله ضرب ثالث وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف"². وابن فارس بهذه الأضرب الثلاثة يذكر عللاً من علل إهمال المهمل- سيأتي الحديث عنها بعد قليل-، ثم قال بعد ذكر أضرب المهمل الثلاثة عنده: "وأي هذه الثلاثة كان فإنه لا يجوز أن يسمى: "كلاماً" لما ذكرناه من أنه وإن كان مسموعاً مؤلفاً فهو غير مفيد. وأهل اللغة لم يذكروا المهمل في أقسام الكلام وإنما ذكروه في الأبنية المهمة التي لم تقل عليها العرب. فقد صح ما قلناه من خطأ من زعم أن المهمل كلام"³. هكذا أخرج ابن فارس المهمل من الكلام؛ فالمستعمل عنده هو الكلام، والمهمل عنده يخرج من حيز الكلام •

ويخالف ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) هذا الرأي الذي قال به بعض النحويين، وأخرجوا المهمل من دائرة الكلام، ويعتمد ابن سنان على بعض الأدلة لتحديد مفهوم المهمل، مبيناً أن اللغويين قسموا الكلام إلى: مهمل، ومستعمل • والمهمل عنده "ما لم يوضع في اللغة التي أضيف أنه مهمل إليها لشيء من المعاني والفوائد والمستعمل هو الموضوع لمعنى أو فائدة"⁴، وحقته أنه لو " كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام، لم يكونوا قسموه إلى قسمين، بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأساً لا أن يجعلوه أحد قسميه • • • وأي دليل على أن اسم الكلام عندهم غير مقصور على المفيد أو أكد من تسميتهم للهذيان الواقع من المجنون وغيره كلاماً"⁵، ونقل ابن سنان انتصار أبي طالب العبدى النحوي (ت ٤٠٦هـ) لكلام النحاة: وهذا اللفظ من الكلام فإنه يكون واقعا على المفيد منه لا على غيره، ألا ترى أن سيبويه رحمه الله قال: واعلم إن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً، وفسر معنى هذا القول • ثم قال فإن قلت: ألسنت تقول لمن نطق وأظهر كلمة واحدة قد تكلم وإن لم يكن ما ذكره جملة.



قيل قال أقول تكلم ولا أقول قال كلاماً^٦ ، ورد الخفاجي هذه الحجة، فقال : " إن كنت أوردت ما ذكرته عن سيبويه على وجه الاستدلال به فلا حجة فيه؛ لأننا لسنا نخالفك في هذه المسألة وحدك، وإنما نخالف فيها سيبويه وغيره من النحويين الذين ذهبوا إلى أن الكلام هو المفيد دون غيره ٠٠ فإن جاز الاعتصام بتقليد سيبويه كان الاعتصام بالدخول في شعب هؤلاء أخرى وأولى . وإن قيل إن اتباع النحويين في مثل هذا الباب أسوغ؛ لأنهم أهل هذا الشأن، وأرباب هذه الصناعة، قلنا: إنما يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه، وليس هذه المسألة من قبيله، بل العرب مجمعون معنا على تسمية الكلام المفيد وغير المفيد بأنه كلام"^٧ .

ونقل الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) قول ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) في الكلام، واشترط "قوم من النحاة أن يكون مفيداً للسامع فائدة غير معلومة له"^٨ . ورد الزركشي هذا الكلام، وعده من الخطأ، "والصواب: حصول حقيقة الكلام بمجرد الإسناد الذي يصح السكوت عليه، وإلا لزم أن تكون القضايا البديهية كلها ليست كلاماً، وهو باطل، لوجوب انتهاء جميع الدلائل إليها"^٩ ، ونقل عن " شراح اللمع " أن أبا إسحاق حكى في كتابه الإرشاد وجهين لأصحابنا في أن المهمل كلام أو لا؟ قال: والأشبه أن يسمى كلاماً مجازاً^{١٠} . من هذه الآراء تبين لنا رأي النحاة الذي يميل إلى أن الكلام يقع على المفيد لا غيره، والمهمل يخرج من دائرة الكلام . أما رأي البلاغيين فاختلف عن رأي اللغويين؛ فكلام العرب – عندهم – على نوعين مهمل ومستعمل، ومن هذا نستطيع أن نخرج بتحديد واضح لمصطلح المستعمل، بأنه ما وُجد مستعملاً من لفظ في لغة التخاطب لدى الأعراب، أو في النصوص الفصيحة كالقرآن والشعر الجاهلي وغيرهما . أما المهمل فهو ما لم نجده مستعملاً من لفظ في لغة التخاطب لدى الأعراب، أو في النصوص الفصيحة كالقرآن والشعر الجاهلي وغيرهما .

ذكرنا أن الخليل بن أحمد هو أول من أشار إلى ظاهرة المهمل في معجمه العين، وتابعه في ذلك عدد من اللغويين كابن دريد (ت ٣٢١ هـ) في معجمه الجمهرة، والأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، وغيرهما من اللغويين كابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه الخصائص، وهناك بعض اللغويين لم يتعرض للظاهرة، واكتفى بالحديث عن المستعمل فقط؛ ويمثل هؤلاء الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) في معجمه الصحاح، ولكن ما لاحظناه فيمن تناول ظاهرة المهمل هو التركيز على بعض الجوانب أو العلل التي أهملت الأصول المهمة بسببها، وترك جوانب أخرى ولكن بعد استقرار لكثير من الأصول المهمة تبين لي أنه يمكن رد عوامل إهمال الأصول إلى تسع علل، هي على ما يلي :



العلة الأولى - اتحاد المخارج أو تقاربها :

جاء تقسيم الخليل لمعجمه على أساس صوتي، وجعل الأصوات في هذا التقسيم كالعائلة تشغل كل مجموعة من الأصوات حيزاً خاصاً، فما تقارب منها من ناحية المخرج لا يجتمع في كلمة واحدة، وقد نص الخليل على ذلك عند حديثه عن اجتماع صوت العين مع الحاء، والهاء، والحاء، والغين؛ فهذه الأصوات تخرج من حيز واحد، يقول الخليل: "وأما مخرج العين والحاء والهاء والحاء والغين فالحلق"^{١١}؛ وبسبب اتحاد مخرج هذه الأصوات فإن "العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أن يشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل: (حيّ على)^{١٢}، وهو ما فسر به عدم اجتماع الحاء مع الهاء في كلمة واحدة: "الهاء والحاء لا تأتلفان في كلمة واحدة أصلية الحروف؛ لقرب مخرجيهما في الحلق، ولكنهما : يجتمعان من كلمتين لكل واحدة منهما معنى على حدة، كقول لبيد :
"يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيّله"

وقال آخر : هيهاؤه حيّله^{١٣} . وهي نفسها العلة التي لا تبيح اجتماع الهاء مع الغين ، أو اجتماع الهاء والحاء . وعلل ابن دريد عدم اجتماع الأصوات المتحدة المخرج أو المتقاربة المخارج؛ بأن قرب مخارج الحروف يؤدي إلى الثقل في النطق عكس المتباعد منها، كما أنه يستثقل حروف الحلق لأنه لو نسج الكلام منها دون حروف الذلاقة، لأدى ذلك إلى زيادة الجهد المبذول من جانب اللسان لأداء هذه التراكيب؛ لأن الناطق إذا استعمل "اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة، كلفته جرساً واحداً وحركات مختلفة"^{١٤} ، ولذلك أشار ابن جني إلى أن حروف الحلق لا تجتمع في كلمة واحدة إلا بفصل لازم^{١٥} .

وهذه العلة تشمل الأصوات المتقاربة كلها؛ فمن ذلك ما ذكره الخليل أن: "القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة إلا أن تكون الكلمة معربة من كلام العجم، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلف إلا بفصل لازم . وغير هذه الكلمات المعربة، وهي: الجوالق والقَبَج ليستا بعربية محضة ولا فارسي"^{١٦} . ولهذه العلة نفسها رفضوا ائتلاف الشين مع الضاد "لما بينهما من التجاور والاستطالة"^{١٧} .

هذه العلة هي إحدى صور المهمل عند ابن فارس؛ فهذا "ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب بنية، وذلك كجيم تؤلف مع كاف أو كاف تقدّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبه لا يأتلف"^{١٨} .

وقد اعتمد البلاغيون هذه العلة لتكون سبباً رئيساً في إهمال ما أهمل من أصول؛ فنراهم قد ربطوا بين المستعمل من الألفاظ وبين الفصاحة؛ فالفصيح "هو المؤلف الاستعمال، وإنما كان مألوف الاستعمال لحسنه، وحسنه يدرك بالسمع؛



لأنه أمر عائد إلى تركيب حروفه وخفتها وتباعدها، والذي يدرك بالسمع يكون صوتاً يأتلف من مخارج الحروف، وكل ما ليس بمسموع لا يكون فصيحاً^{١٩}، وذكر الخفاجي أن واضع اللغة "تجنب في الأكثر كل ما يثقل على الناطق تكلفه والتلفظ به؛ كالجمع بين الحروف المتقاربة في المخارج وما أشبه ذلك. واعتمد مثل هذا في الحركات أيضاً، فلم يأت إلا بالسهل الممكن، دون الوعر المتعب، ومتى تأملت الألفاظ المهملة لم تجد العلة في إهمالها إلا هذا المعنى وليس غيرها^{٢٠}. ويؤكد ذلك في موضع آخر من كتابه معللاً ذلك بالبعد عن الثقل، "ووقوع المهمل من هذه اللغة - على ما قدمته لك- في الأكثر من إطراح الأبنية التي يصعب النطق بها لضرب من التقارب في الحروف، فلا يكاد يجيء في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لحزونة ذلك على ألسنتهم وثقله^{٢١}. ولهذا جعل ابن سنان تباعد أصوات اللفظ أحد شروط فصاحة اللفظ؛ معللاً ذلك بأن "الحروف التي هي أصوات تجرى من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة؛ ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة؛ لقرب ما بينه وبين الأصفر، وبعد ما بينه وبين الأسود، وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن النزاع فيه، كانت العلة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة^{٢٢}. ورد ابن الأثير (٦٣٧هـ) رأي ابن سنان الخفاجي في اعتبار فصاحة الكلمة يعود إلى تباعد مخارجها، يقول: "ذكر ابن سنان الخفاجي أن أحد ما يشترط في حسن اللفظة أن تكون مخارج حروفها متباعدة. قال: وهذا باطل؛ لأنه لو كان العلم بحسن اللفظة وقبحها مشروطاً بتباعد مخارجها أو تقاربها، لوجب ألا يحكم على الفور بقبح لفظة أو حسنها حتى تعتبر مخارج الحروف^{٢٣}، وجعل البابر تي (ت٧٨٦هـ) التنافر في اللفظ على درجات؛ أعلاها المتناهي في شدة التنافر، ومنه "الجمع بين حروف الحلق^{٢٤}، وأخف منه التنافر الذي يحصل من "توسط الشين المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، وبين الزاي التي هي من المجهورة في قول امرئ القيس:

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَزَاتٌ إِلَى الْعُلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُنْنَى وَمُرْسَلٍ^{٢٥}

إذن فالفصاحة عند البلاغيين تأتي من "تباعد المخارج، فإن الألفاظ إذا تباعدت مخارجها كانت أحسن من المتقاربة المخارج^{٢٦}؛ وذلك لأنه "إذا كان اللفظ قريباً من أخيه كان قبيحاً؛ إذ الألفاظ لقرب مخارجها تكون مكدودة قلقة غير مستقرة في أماكنها^{٢٧}؛ فالنطق بصوتين متقاربين يؤدي إلى أحد شيئين؛ إما "حبس الصوت



في زمانين متلاصقين، فلا يظهر الحرف الأول، وإما وجوب العود إلى ما عند البدء، كقولهم: "الهعخع" ٢٨ .

وعلى هذا فإن الخليل، وابن دريد، وابن جني، وابن فارس وغيرهم من اللغويين، وابن سنان وابن الأثير والبايرتي وغيرهم من البلاغيين – قد فسروا كثيرا من الأصول المهملة على أساس عدم الائتلاف الصوتي بين الأصوات المتحدة المخرج أو المتقاربة المخرج؛ ذلك "أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تألفه منها، نحو هع، وقج، وكق، فنفاه عن نفسه ولم يمرره بشيء من لفظه" ٢٩ ، والسبيل لتألف هذه الأصوات المتقاربة الفصل بينها ، أو تباعدها؛ فكلما "تباعدت في التأليف كانت أحسن، وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قُبِح اجتماعهما ، ولا سيما حروف الحلق" ٣٠ .

لكن هذه العلة لا تصلح سببا لإهمال بعض الأصول التي تتألف من أصوات غير متحدة المخرج؛ ومثال لهذه الصورة الأولى الألفاظ (عقط، جعز، رعض)، أو كلفظ (قج) الذي عده ابن جني مما شنع تألفه ٣١ .

كما لا تصلح هذه العلة سببا لاستعمال بعض الأصول المؤلفة من أصوات متحدة المخرج أو متقاربة المخرج؛ فقد نجد "ألفاظا متقاربة المخرج وهي غير مستقبحة، كلفظة (ملع) ٣٢ ، وأقرب منه لفظ (لمع)، الميم واللام متقاربان؛ الميم صوت شفوي، واللام صوت لثوي، وأدل من هذين اللفظين الألفاظ التي يجتمع فيها الجيم والشين؛ وهما وحدتان صوتيتان يخرجان من وسط الحنك؛ الجيم صوت لثوي حنكي مجهور، والشين صوت لثوي حنكي مهموس ٣٣ ، ومع هذا يدخلان معا، نحو: (الجش طحن السويق ٣٤) ، و(الشج كسر الرأس ٣٥) . فكيف نحكم على مثل هذه الأمثلة؟ . وهذا يعني أن هناك سببا آخر وراء إهمال ما أهمل، وأن اتحاد المخرج أو تقاربه ليس السبب الوحيد في إهمال بعض الأصول، وإنما يضاف إليه أسباب أخرى، وفي رأيي أن ابن جني ألمح لسبب من هذه الأسباب الأخرى في نصه السابق عندما خص حروف الحلق بعدم الاجتماع في كلمة واحدة ٣٦ ، وكأن حروف الحلق ذات طبيعة شاقة على الناطق بها بحيث لا يسمح بزيادة هذه المشقة باجتماعها معا في كلمة واحدة .

العلة الثانية – البعد الشديد بين المخارج :

هذه العلة عكس العلة الأولى ، ذكرها الرماني (ت ٣٨٦ هـ) عن الخليل، فقال "وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد أو القرب الشديد" ٣٧ ، واتفق الرماني مع ما أورده عن الخليل في ذلك؛ فالتلاؤم عنده "في التعديل من غير بعد شديد أو قرب شديد" ٣٨ . وتعليل ذلك "أنه إذا بُعد البعد الشديد كان بمنزلة



الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد؛ لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان والسهولة من ذلك في الاعتدال^{٣٩} .
رفض ابن سنان الخفاجي هذا الرأي مستدلاً بالأصل (ألم)؛ فهي "غير متنافرة، وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج، لأن الهمزة من أقصى الحلق، والميم من الشفتين، واللام متوسطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف متنافراً، لأنه على غاية ما يمكن من البعد، وكذلك (أم)، و(أو) لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة"^{٤٠} . ونوافق ابن سنان في رأيه، ونستدل معه بأدلته، فجل الألفاظ التي استحسناها اللغويون أو البلاغيون على السواء - إنما هي من ألفاظ متباعدة المخارج، بل إن كثيراً من اللغويين اشترط ذلك، ومن ذلك الألفاظ (عرف، سمع، وقت، طلع، فرح، ٠٠٠) كلها من ألفاظ مؤلفة من أصوات متباعدة المخارج، ولا غبار عليها .

العلة الثالثة - الترتيب بين أصوات المادة :

قد يؤدي ترتيب الأصوات إلى استعمال بعض الأصول، فإذا تغير هذا الترتيب أهملت أصول أخرى، من ذلك ما أورده الخليل عن الجمع بين الضاد والكاف وعدم جواز البدء بالضاد دون فاصل بينهما، ويستثنى من ذلك بناء المضاعف الرباعي، يقول : " ويجوز في حكاية المضاعفة ما لا يجوز في غيرها من تأليف الحروف، ألا ترى أن الضاد والكاف إذا أُلِّفَا فبدئ بالضاد فقليل " :ضك " كان تأليفاً لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولاً بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك : الضنك، والضحك، وأشبه ذلك . وهو جائز في المضاعف نحو الضكضاكة من النساء . فالمضاعف جائز فيه كل غث وسمين من الفصول والأعجاز والصدور وغير ذلك"^{٤١}، فكأن الترتيب بين الضاد والكاف والبدء بالضاد بلا فصل يعد غثاً، ولا يحسن في الأبنية . وقد يؤدي قلب الترتيب إلى الإهمال؛ من ذلك الأصل (خدع) هو "حسن لفصل ما بين الخاء والعين والذال، وإن قلبت الحروف قُبِحَ"^{٤٢}، ومن ذلك "الشين لا تؤلف مع الضاد لما بينهما من التجاور والاستطالة، إلا أنهم جمعوا بينهما وبين حروف وسط الفم، فقالوا : "شصاصاء"، و"شَصَب"، و"شَرَب"، و"شَرَر"، و"شَسَف"، و"شَسَع"، ولم يفعلوا ذلك حتى بدأوا بالشين التي هي أقوى، ولو قدمت واحدة من الصاد أو السين أو الزاي على الشين لم يجز"^{٤٣}، ومثل ذلك حروف الصفير " لا يتركب بعضها مع بعض، ليس في الكلام مثل : "صص"، ولا "صس"، ولا زص"، ولا "صز" . وكذلك الطاء والذال والتاء لا يتركبن إلا أن تتقدم الطاء والتاء على الذال، نحو "وَدَد"، و"مَحْتَدِد"، و"وَطَّد" . وكذلك الظاء والذال والتاء"^{٤٤} ومن ذلك أيضاً تقديم الراء على اللام والنون، وهي حروف الذلاقة "فمتى تقدمت الراء على كل واحدة منهما، جاز ذلك نحو "وَرَل" و"أُرَل" و"رَنَة" و"رَنَد"، ولو قدمت واحدة منهما على الراء لم يجز لأنها أقوى



منهما، فينبغي إذا تدانى الحرفان أن يبدأ بالأقوى منهما، فيعتمد عليه، ويتلوه تبعاً له^{٤٥}، ويفسر ابن جني ذلك بأحد أمرين:

أولهما- أن الأقوى له قدم السبق دائماً ، فلا بد أن تكون له الصدارة. وثانيهما- أن الناطق يكون في بداية لفظه أقوى نفساً، فيبدأ بنطق ما يثقل على اللسان، ويترك ما هو أخف إلى حين يقل نشاطه وتضعف قوة نفس^{٤٦} . وهذه العلة هي الضرب الثاني من أضرب المهمل عند ابن فارس^{٤٧} . وجعل ابن سنان هذه العلة من شروط فصاحة اللفظ، وضرب مثالا بالأصل (ع ذ ب)؛ "فإن السامع يجد لقولهم (العذيب) اسم موضع، و(عذبية) اسم امرأة، و(عذب)، و(عذاب)، و(عذب)، و(عذبات)، ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف، وليس سبب ذلك بعد الحروف في المخارج فقط، ولكنه تأليف مخصوص مع البعد، ولو قدمت الذال أو الباء، لم تجد الحسن على الصفة الأولى في تقديم العين على الذال؛ لضرب من التأليف في النغم يفسده التقديم والتأخير"^{٤٨}. فكأن ترتيب الأصوات، والبدء بالأقوى له عامل كبير في استعمال اللفظ أو إهماله، ولكن كيف نحكم هنا بأن هذا الحرف هو الأقوى؟ لم يوضح ابن جني ما المقصود بالأقوى، وإن كان واضحاً من الارتباط بقوة النفس أن الأقوى هو أعمق الحروف مخرجاً، والأضعف هو أقرب الحروف مخرجاً؛ ومن هنا وضع البلاغيون صوراً متعددة للتراكيب التي تأتي عليها الأصول تبعاً للمخارج، مفضلين بعضها على بعض، وقد أورد السبكي (ت ٧٧٣هـ) على ذلك اثني عشر تركيباً، هي:

الأول: الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ع د ب.
الثاني: الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ع م د.
الثالث: من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: ع م ه.
الرابع: من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: ع ل ه.
الخامس: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى، نحو: م ل ع.
السادس: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ب ع د.
السابع: من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو: ف ع م.
الثامن: من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى، نحو: ف د م.
التاسع: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى، نحو: د ع م.
العاشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى، نحو: د م ع.
الحادي عشر: من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط، نحو: ن ع ل.
الثاني عشر: من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط، نحو: ن م ل^{٤٩} . ثم ذكر السبكي أفضل صورتين في هذه الصور، "فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالاً ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل، ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى، فهما سيان في الاستعمال"^{٥٠}، فكأن التنويع بين المخارج مع ترتيب هذا التنويع هو سر من أسرار فصاحة والاستعمال، يستوي في ذلك



الترتيب من الداخل إلى الخارج أو العكس • أما أقل التراكيب استعمالاً، وأبعدها عن الفصاحة، فهو " ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط" ^{٥١} ؛ أي التراكيب التي لا يلتزم فيها بترتيب المخارج •

لكن كيف نفسر بعض الأصول التي لم يلتزم فيها بالقوانين السابقة، على سبيل المثال الأصل (لمع) لم يجتمع فيه أي من القوانين السابقة؛ فلم يبتدأ فيه بالأقوى، كما أنه لم يلتزم ترتيب المخارج من الداخل أو الخارج، بل جاء - حسب تصنيفهم - على صورة أقل التراكيب استعمالاً وأبعدها عن الفصاحة، ومع ذلك فالأصل (لمع) مقبول وليس هناك ما يعيبه، ومثله في ذلك الأصول (بعد، وحفر، وفعل، وغيرها ٥٥) •

العلة الرابعة- مشابهة الأصل الأعلى :

عد اللغويون الأصل الثلاثي أكثر صور الأفعال استعمالاً؛ لأنه أخف على الألسن، و"إذا كان كذلك فذوات الأربعة مستقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي؛ لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي -على قلة حروفه- فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه • ثم لا شك فيما بعد، في ثقل الخماسي وقوة الكلفة به" ^{٥٢} ؛ لذلك وجدنا " استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها، وقبض اللسان عن النطق بها، إلا فيما قل ونزّر، ولما كانت ذوات الأربعة تليها، وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها، مستهها بقربها منها قلة التصرف فيها، غير أنها في ذلك أحسن حالاً من ذوات الخمسة؛ لأنها أدنى إلى الثلاثة منها • فكان التصرف فيها دون تصرف الثلاثي وفوق تصرف الخماسي" ^{٥٣} • وبين ابن جني أن إهمال بعض صور الثلاثي هو بسبب مشابهته للرباعي الذي يشبه الخماسي، يقول: "ثم إنهم لما أمسوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله، وإعدام حال التمكن في تصرفه، تخطوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي، لا من أجل جفاء تركيبه بتقاربه؛ نحو سص، وصص؛ ولكن من قبل أنهم حذوه على الرباعي، كما حذوا الرباعي على الخماسي، ألا ترى أن (لجع) لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع؛ فدل على أن ذلك ليس للاستثقال، وثبت أنه لما ذكرناه من إخلالهم ببعض أصول الثلاثي، لئلا يخلو هذا الأصل من ضرب من الإجماد له مع شياعه واطراده في الأصلين اللذين فوقه، كما أنهم لم يخلو ذوات الخمسة من بعض التصرف فيها" ^{٥٤} ، وعليه فما " أهمل من الثلاثي لغير قبح التأليف، نحو ضث، وثض، وثذ، وذث، إنما هو لأن محله من الرباعي محل الرباعي من الخماسي؛ فأتاه ذلك القدر من الجمود" ^{٥٥} • ويشبه ابن جني هذه العلة بباب " ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه، كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه" ^{٥٦} •



ولكن هذا التفسير لا يفي بالغرض؛ لأنه لم يُثبت أن سبب إهمال المهمل من الثلاثي مشابهته بالرباعي؛ فالمثال الذي ذكره ابن جني لإهمال الأصل (لجع) في حين استعمل أصلاً آخران يبدآن بصوتين من الحيز نفسه (نجع)، و(رجع) - لم يثبت أن له علاقة بالرباعي، ثم لماذا تهمل صور معينة ويستعمل غيرها؟

العلة الخامسة - عدم الحاجة التي تتطلب استيفاء صور المادة كلها :

كانت حياة العرب اليومية بسيطة غير معقدة؛ ولذا اكتفوا من اللغة بما يناسب هذه الحاجات اليومية، وذلك واضح في استعمالاتهم لأسماء الأصوات التي كانت تفي بأغراض حياتهم اليومية، وهذه الحياة البسيطة تتطلب ألفاظاً قليلة؛ ولأن المتاح كثير ألزموا أنفسهم بانتقاء الأخف منها على ألسنتهم، والأنسب لتحقيق أغراضهم ومعانيهم، ولابن جني هنا وصف طريف يصف هذا الموقف، يقول : "فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم مُعرضة لهم، وعارضة أنفسهم على تخييرهم، جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه وزائفه، فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطف له من عُرض جيدة، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنه لم يُرد استيعاب جميع ما بين يديه منه، لما قدمنا ذكره؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان أخذ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع، لقام مقامه وأغنى مغناه" ^{٥٧} . ابن جني بهذا التشبيه الطريف يشير إلى أسباب متعددة لإهمال بعض الصور؛ فالعربي أهمل الرديء، والزائف، وما قُبِح تأليفه . وأحسب أن الرديء ما جمع بين أصوات متقاربة المخارج، نحو كج، وقج، والزائف ما ليس من العربية، نحو قعئج، دعئج، ونعئج، أما ما قبح تأليفه فهو ما يجمع بين أصوات متحدة المخرج، لاسيما حروف الحلق، نحو الهعخع . وفي رأيي أن هذا السبب من أهم الأسباب الداعية لإهمال ما أهمل من أصول، وهو نفسه الداعي بعد ذلك لاستعمال ما أهمل في فترات زمنية متأخرة . لكن إذا كان يجوز استعمال (لجع) مكان (نجع)، فلم يستعمل العرب (نجع) و أهملوا (لجع)؟ مع كون اللام والنون من حروف الزلافة، وينتميان إلى مخرج واحد . هذا السؤال لا نستطيع الإجابة عنه بهذه العلة .

العلة السادسة - مناسبة أصوات اللفظ للمعنى المصاحب :

ذكرنا أنه جاز للعربي أن يضع (لجع) مكان (نجع)، ولا مانع من ذلك صوتياً؛ لأن "لجع" لم يترك استعماله لثقله من حيث كانت اللام أخت الراء والنون، وقد قالوا نجع فيه، ورجع عنه، واللام أخت الحرفين، وقد أهملت في باب اللجع، فدل على أن ذلك ليس للاستثقال ^{٥٨} . أما تفسير ذلك فهو أن العربي كان لديه حس قوي بارتباط اللفظ بالمعنى المصاحب له، فاستعمل ما هو أنسب لموسيقى اللفظ، وأهمل ما عداه، يقول ابن جني: إن "كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجاس حروفه



أصوات الأفعال التي عبر بها عنها، ألا تراهم قالوا قضم في اليابس، وخضم في الرطب؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف . وكذلك قالوا: صر الجندب، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي، فقطعوه لما هناك من تقطيع صوته، وسموا الغراب غاق حكاية لصوته، والبط بطاً حكاية لأصواتها، وقالوا "قط الشيء" إذا قطعه عرضاً، "وقده" إذا قطعه طولاً، وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مدة من منقطع الدال . وكذلك قالوا "مد الحبل"، "ومت إليه بقرابة" فجعلوا الدال - لأنها مهجورة - لما فيه علاج، وجعلوا التاء - لأنها مهموسة - لما لا علاج فيه، وقالوا: الخذاً - بالهمزة - في ضعف النفس والخذأ - غير مهموز - في استرخاء الأذن، يقال: أذن خذواء وأذان خذو ومعلوم أن الواو لا تبلغ قوة الهمزة، فجعلوا الواو - لضعفها - للعيب في الأذن، والهمزة - لقوتها - للعيب في النفس، من حيث كان عيب النفس أفحش من عيب الأذن^{٥٩}، ويسير ابن فارس على هذه النظرية نفسها ذكراً الأمثلة عليها: "اسم الجن مشتق من الاجتنان . وأن الجيم والنون تدلان أبدأ على الستر. تقول العرب للدرع: جُنَّة. وأجنة الليل. وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور. وأن الإنس من الظهور. يقولون: أنست الشيء: أبصرته"^{٦٠}.

ابن جني وابن فارس يشيران بهذا إلى ارتباط أصوات اللفظ وتألفها بمعناه . لكن إذا كان هذا يسري على بعض الألفاظ، فإنه لا يسري على كلها .

العلة السابعة - استيفاء كل صور المادة يعد من صور الإعلال :

يرى ابن جني أن هناك سبباً آخر لإهمال ما أهمل من أصول، هو التصرف في الأصل، أو تقليب الكلمة، و "التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس - وهو الاتساع به في الأسماء والأفعال والحروف - فإن هناك من وجه آخر ناهياً عنه وموحشاً منه، وهو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، وبصر، وصر، وربص صورة الإعلال، نحو قولهم: " ما أطيبه وأطيبه "، " واضمحلّ وامضحلّ "، " وقسي وأينق " . وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها . فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل، نحو صبر وبصر مشابهاً للإعلال، من حيث ذكرنا كان من هذا الوجه كالعادر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول^{٦١} . لكن هذا التفسير يرد عليه بأنه لو كان الأمر كما قال، لوجدنا مساواة بين استعمال المواد كلها في عدد الصور الناتجة عن كل مادة؛ ولما لم يكن الأمر كذلك فهناك أصول استعملت كاملة، نحو (عقد، صحف، هقم)، وهناك أصول لم يستعمل منها غير مادة واحدة، نحو (عطش، دحز، سهك)، ثم كيف نستطيع أن نعرف هذا الأصل الذي يُتصرف فيه؟

العلة الثالثة - التعري من أصوات الذلاقة، أو الأصوات الشفوية، أو صوتي الطلاقة:



ذكرنا أن اللغويين عدّوا الأصول الثلاثية أرقش من الرباعية ، والرباعية عندهم أخف من الخماسية وما فوقها؛ ولذلك جعل البلاغيون "غالب كلمات العربية الفصيحة ثلاثية، وما زاد عليها فهو عار من الفصاحة"^{٦٢}؛ ولهذا أوجدت اللغة ضابطا خاصا للأصول الرباعية والخماسية، وذلك بالأ تخلص هذه الأصول من حروف الذلق أو الحروف الشفوية التي تشملها الذلاقة، يقول الخليل : " فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرارة من حروف الذلق أو الشفوية، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية، إلا وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر"^{٦٣}، والخليل هنا "وبحس صوتي جامع مانع يدرأ الدخيل والمعرّب والمولد والمحدث والمبتدع عن لغة العرب ، وتلك ميزة ما بعدها ميزة في هذا الخضم المتلاطم من الكلمات واللغى"^{٦٤} . والسبب في وجود هذا الضابط في اللغة تحقيق الخفة اللفظية؛ وذلك لأن "الكلمة إذا تركبت من حروف قليلة خفت على الناطق بها، بخلاف ما إذا كانت مؤلفة من حروف كثيرة ، فإنه يثقل النطق بها على اللسان وعلى السامع"^{٦٥}، ولأن البناء كلما طال احتاج لأصوات لا تحتاج لجهد عضلي يزيد من الصعوبة المصاحبة لبعض الأبنية، وأصوات الذلاقة وهي أصوات تخرج من ذلق اللسان ، لذلك فهي من أخف الأصوات، وصفها ابن دريد بأنها "أخف الحروف، وأحسنها امتزاجا بغيرها"^{٦٦} . ويسمى ما سوى أصوات الذلاقة الأصوات المصمتة؛ لأنها " أصممت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه، لاعتياصها على اللسان"^{٦٧} . وأصوات الذلاقة ثلاثة، هي: (الراء، واللام، والنون)، ويضاف إليها الأصوات الشفوية التي تخرج من بين الشفتين خاصة، وهي: (الفاء، والباء، والميم)، وهي أيضا من الأصوات البسيطة التي تناسب الأبنية الثقيلة كالرباعي والخماسي؛ وهو ما يبرر تفضيل العرب البناء الثلاثي على غيره من الأبنية، يقول الرازي : " فأما الحرف الواحد، فليس بمفيد أصلا . وأما المركبة من حرفين فليست في غاية العذوبة، بل البالغ فيها الثلاثيات؛ لاشتغالها على المبدأ، والوسط، والنهائية . والسبب فيه أن الصوت تابع للحركة ، والحركة لا بد لها من هذه الأمور الثلاثة؛ فمتى كانت هذه المراتب أتم ظهورا في الحركة، كان الكلام أسهل جريانا على اللسان"^{٦٨} . وأما السبب في ثقل الرباعي والخماسي، فهو نقص ما اكتمل في الثلاثي؛ أي "السبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي يتعلق بها كمال الصوت"^{٦٩} . ولهذا اشترط اللغويون في فيما زاد عن ثلاثي أن "الجمهور الأعظم منه لا يعرى من الحروف الذلق أو من بعضها، إلا كلمات نحو من عشر كثن شواذ ، ومن هذه الكلمات : العسجد، والقسطوس، والقُداحس، والدعشوقة، والهدعة، والزهرقة . . ."^{٧٠} فإذا خلت أصول الرباعي والخماسي من الأصوات البسيطة كأصوات الذلاقة أو أصوات الشفة، فلا بد أن تحقق الخفة المطلوبة مع هذه



الأصول عن طريق آخر ؛ هو احتواء هذه الأصول على أحد صوتي الطلاقة العين أو القاف؛ لأن " العين والقاف لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه؛ لأنهما أطلق الحروف وأضخمها جرساً فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء أنصاعتهما" ^{٧١} . وما يأتي على خلاف هاتين القاعدتين من الأصول الرباعية والخماسية ولا يكون مهماً يحكم عليه بالعجمة ، فليس: "في كلام العرب د عشوقة ولا جلا هق ولا كلمة صدرها (نر)، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية" ^{٧٢} . أما ابن فارس فقصر وجود حروف الذلاقة على بناء الخماسي وحده دون الرباعي، وأضاف قيذا آخر للأصول الخماسية يضاف لقيد وجود حروف الذلاقة وهو وجود أحد حروف الإطباق، فلا بد – عنده – من وجود حروف الذلاقة أو الإطباق في أبنية الخماسي، وهو الضرب الثالث للمهمل عند ابن فارس؛ وهو: "أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف" ^{٧٣} .

العلة التاسعة – مراعاة الذوق العربي :

اللغة العربية لغة موسيقى، ويظهر أثر هذه المزية التي تتمتع بها اللغة في حجم القواعد الصوتية والصرفية التي تكتظ بها كتب الصرف والأصوات، وموسيقى اللغة تتناسب تماماً مع ما أتيج للمتكلم من إمكانات صوتية، ولقد "لاحظ اللغويون منذ القدم عند النظر في تأليف الكلمة العربية من أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) أن هذه الأصول يجري تأليفها حسب أساس ذوقي وعضوي خاص يتصل بتجاوز مخارج الحروف الأصول التي تتألف منها الكلمة أو تباعدها بالنسبة إلى أماكنها في الجهاز النطقي . ولقد لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة، فإنها تتطلب في مخارجها أن تكون متناسقة، ولا تتسامح اللغة فتتخلّى عن هذا المطلب إلا في أضيق الحدود" ^{٧٤} ، ويؤكد ابن الأثير أن الاستعمال أو الإهمال يعود إلى حاسة السمع لدى العربي التي تحسن تذوق الملفوظ؛ " فإذا استحسن شئنا أو استقبحت، وجدت ما تستحسنه متباعداً مخارج الحروف، فاستحسنها واستقباحتها إنما هو قبل اعتبار المخارج لا بعده" ^{٧٥} . وعلى هذا فالفصاحة "مزية تحصل باختيار المتكلم" ^{٧٦} . ونخلص من هذا إلى أنه هناك عوامل كثيرة أدت إلى إهمال بعض الأصول، ولكن ما يجمع هذه العوامل كلها هو ذوق العربي الذي يهيمن على حاستي السمع والكلام؛ فيجعل هذه اللفظة جيدة اللفظ ، جيدة في السمع، أو ينفي هاتين الصفتين عنها .



الفصل الثاني

ما استعمل في معجم لسان العرب من أصول أهملت في معجم العين

ذكرنا في الفصل السابق أن ذوق العربي هو المهيمن على استعمال العرب لأصول، وإهمالهم لأصول أخرى • والسؤال الآن، هل ذوق العربي يختلف من عصر لآخر؛ أو بعبارة أخرى لماذا أهمل العرب أصولاً في فترة ما، ثم استعملوا هذه الأصول نفسها في فترات تالية ؟

من الواضح أن هناك علل قد تغيرت، مما دعا إلى استعمال أصول سبق إهمالها في فترات معينة، ودليلنا على ذلك ما نجده من تباين بين عدد المواد اللغوية في معجم العين، وعدد المواد اللغوية في معجم لسان العرب؛ فقد حوى هذا المعجم ٨٠ ألف مادة، أي بزيادة ٢٠ ألف مادة على القاموس المحيط. ويعد لسان العرب من أغنى المعاجم بالشواهد المختلفة، وابن منظور (ت ٧١١هـ) في معجمه يعرض الروايات المتعارضة ويرجح الأقوال فيها، كما يذكر في المعجم ما اشتق من اللفظ من أسماء القبائل والأشخاص والأماكن وغيرها؛ ولذلك يعد هذا المعجم موسوعة لغوية وأدبية؛ لغزارة مادته العلمية واستقصائه واستيعابه لجلّ مفردات اللغة العربية. رتب ابن منظور لسان العرب على طريقة التفقية؛ أي على الأبواب والفصول، فجعل حروف الهجاء أبواباً أولها باب الهمزة وآخرها باب الألف اللينة، وجعل لكل حرف من هذه الأبواب فصلاً بعدد حروف الهجاء، وفي الباب الواحد والفصل يراعي الترتيب الهجائي في الحرف الثاني من الكلمات الواردة في كل باب وفصوله، وقد رتب الكلمات على آخرها • جمع ابن منظور مادة كتابه العلمية من خمسة مصادر، هي :

- (١) تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري •
- (٢) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده •
- (٣) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري •
- (٤) حواشي ابن بري على صحاح الجوهري •
- (٥) النهاية في غريب الحديث والأثر لعز الدين ابن الأثير •

ويظهر أن ابن منظور لم يصرح في مقدمة كتابه بأنه اعتمد على جمهرة ابن دريد، بخلاف المعاجم السابقة، ولكن لو نظرنا نظرة سريعة في لسان العرب، لوجدنا أنه نقل نقولاً كثيرة عن ابن دريد في جمهرته، وقد صرح بذلك غير واحد، فمنهم ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في الدرر الكامنة، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في بغية الوعاة.



لقد أراد ابن منظور في معجمه أن يجمع بين مزييتين: الاستقصاء، والترتيب؛ إذ كانت المعاجم السابقة -كما يقول هو- تُعنى بأحد هذين الأمرين دون الآخر، وأخذ على نفسه أن يأخذ ما في مصادره الخمسة بنصه دون خروج عليه، واعتبر هذا جهده الوحيد في الكتاب، وتبرأ من تبعة أية أخطاء محتملة بأن ما قد يقع في الكتاب من خطأ هو من الأصول، وإن تصرف قليلا في النهاية فغير شيناً من ترتيبها، يقول ابن منظور: "وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها، ولا وسيلة أتمسك بسببها، سوى أنني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه، ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهوم، فمن وقف فيه على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فعهدته على المصنف الأول، ٠٠٠٠ ٧٧٠".

ذكرنا أن أصول لسان العرب فاقت كثيرا أصول العين، ولا بد لهذا من أسباب، وقبل الخوض في أسباب هذه الزيادة أو صورها، سأورد جدولا بالنسب المئوية للمواد التي استعملت في لسان العرب وأهملت في العين؛ وذلك من خلال استقراء لهذه الأصول بين العين ولسان العرب:

الصوت	الثنائي	الثلاثي الصحيح	الثلاثي المعتل واللفيف	الرباعي	الخماسي
العين	١٨/٣ (١٧%) يبدأ بمادة (خـع)، وينتهي بمادة (هـع)	١٣١/٤٠١ (٣٢%) يبدأ بمادة (قـهـع)، وينتهي بمادة (عـمن)	٤٧/٢٢٣ (٢١%) يبدأ بمادة (عـهـو)، وينتهي بمادة (مـوع)	٤٩١/٥٣٢٨٨ (٠,٩%) يبدأ بمادة (ثـعـجـح)، وينتهي بمادة (عـبـثم)	٦٨/٢٤٠٠ (٣%) يبدأ بمادة (هـبـنـقـع)، وينتهي بمادة (بـلـعـبس)
الحاء	٢/١ (٥٠%) مادة (ذـح)	٨٨/٣٥١ (٢٥%) يبدأ بمادة (سـقـح)، وينتهي بمادة (بـنـح)	٣٤/١٥٩ (٢١%) يبدأ بمادة (قـيـح)، وينتهي بمادة (حـأـحـأ)	٣٠٢/٢٤٠٣ (١٣%) يبدأ بمادة (قـرـزـح)، وينتهي بمادة (بـرـبـح)	٣٧/١٨٠٢ (٢%) يبدأ بمادة (غـرـزـحـل)، وينتهي بمادة (حـنـبـرت)



الهاء	٨/٤ (٥٠%) يبدأ بمادة (هق)، وينتهي بمادة (هط)	٩٦/ ٣٧٦ (٢٦%) يبدأ بمادة (غهم)، وينتهي بمادة (نمه)	٣٧/ ٢١٩ (١٧%) يبدأ بمادة (هوغ)، وينتهي بمادة (ميه)	٢٢٦/ ٢٣٧٦ (١٠%) يبدأ بمادة (غمهج)، وينتهي بمادة (برهم)	٣٣/ ٨٤٤ (٤%) يبدأ بمادة (هرنقض)، وينتهي بمادة (برهمن)
الخاء	١/٠ (٠%) يبدأ بمادة (قخر)، وينتهي بمادة (خنم)	٦٩/ ٣٤٨ (٢٠%) يبدأ بمادة (قوخ)، وينتهي بمادة (خوم)	٣٩/ ٢٢٩ (١٧%) يبدأ بمادة (قوخ)، وينتهي بمادة (خوم)	٢٣٩/ ١٧٥٢ (١٤%) يبدأ بمادة (خردق)، وينتهي بمادة (خنثب)	٤٣/ ٧٢٦ (٦%) يبدأ بمادة (خدرنق)، وينتهي بمادة (صلخدم)
الغين	٦/٢ (٣٣%) يبدأ بمادة (صغ)، وينتهي بمادة (لغ)	٤٧/ ٣٣٠ (١٤%) يبدأ بمادة (مغج)، وينتهي بمادة (مغن)	٤/ ١٤٧ (٣%) يبدأ بمادة (غوس)، وينتهي بمادة (غيز)	٩٧٩/٩٢ (٩%) يبدأ بمادة (قنغر)، وينتهي بمادة (غثلب)	١١٩/١ (٠,٨%) يبدأ بمادة (ضبغطر)

يشير الرقم على يسار الشرطة المائلة إلى عدد المواد التي أُهملت في معجم العين، ويشير الرقم على يمين هذه الشرطة إلى عدد المواد التي استعملت منها في معجم لسان العرب .
ولي على هذا الجدول عدة ملاحظات :

- بلغ عدد المواد المستعملة في معجم لسان العرب لأصوات الحلق الخمسة (ع/ح/ه/خ/غ) ٢١٣٤ مادة، من جملة ما أهمل في معجم العين .
- نالت العين النصيب الأكبر من الأصول المستعملة، فبلغ عدد أصولها المستعملة ٧٤٠ مادة، بينما جاءت أصول الغين أقل الأصول استعمالاً، فبلغ عدد الأصول المستعملة منها ١٤٦ أصل .



• أكثر الأبنية المستعملة هي بناء الرباعي؛ فمجموع أصول الرباعي التي استعملت في لسان العرب ١٣٥٠ أصل بنسبة ٦٣% من كل الأصول المستعملة .

• أقل الأبنية المستعملة مجيئاً هي بناء الثنائي؛ فمجموع أبنية الثنائي ١٠ أصول بنسبة ٠,٥% .

وقد تنوعت الأصول التي أهملت في معجم العين، واستعملت في لسان العرب إلى صور متعددة، فجاءت على الصور الآتية :

١- لهجات قبائل :

نقل ابن منظور عن اللغويين عددا كبيرا من الأصول التي أهملها الخليل، وأوردها ابن منظور على أنها لهجات لبعض القبائل، وقد جاءت اللغة اليمانية أكثر اللهجات ذكرا؛ ومن ذلك "(فعر)، الفَعْرُ : لغة يمانية، وهو ضَرْبٌ مِنَ الثَّنْبِ، زعموا أنه الهَيْشُ؛ قال ابن دريد: ولا أَحَقُّ ذاكَ . وحكى الأزهري عن ابن الأعرابي أنه قال الفَعْرُ أكل الفَعَارِيرِ، وهي صغار الذَّانِينَ؛ قال الأزهري: وهذا يقوي قول ابن دريد (اللسان ج ٥/ص ٥٩) ^{٧٨}، ومنها "(سَقَح)، السَّقْحَةُ: الصَّلَعُ يمانية (اللسان ج ٢/ص ٤٦٨) ^{٧٩}، و "(فحق)، ابن سيده الفَحْقَةُ راحةُ الكف بلغة أهل اليمن (اللسان ج ١٠/ص ٢٩٩) ^{٨٠}، و "(خمج)، الخَمَجُ بفتح الميم: الفُتُور من مرض أو تعب، يمانية (اللسان ج ٢/ص ٢٦١) ^{٨١}، ومنه أخذ [الخمج (الالتهاب الرئوي)]، و "الخمج infection هو مجموعة تأثيرات تطرأ على البدن إثر استيلاء حي مجهري ممرض عليها كالجراثيم والفيروسات والطفيليات ^{٨٢}، ومنها "(بغس)، البَغْسُ: السواد يمانية (اللسان ج ٦/ص ٢٩) ^{٨٣}، ذكر ابن دريد أنها ليست بمعروفة ^{٨٤}، ومنها مادة "(صخف)، الصَّخْفُ: حفر الأرض . و المِصْخَفَةُ: المِسْحَاةُ يمانية (اللسان ج ٩/ص ١٨٧) ^{٨٥} . وقد لا تكون اللهجة أو اللغة محددين تحديدا دقيقا، فمن ذلك "(برخ)، البَرْخُ: الكبير الرَّخْصُ، عُمانية، وقيل: هي بالعبرانية أو السريانية . يقال كيف أسعارهم؟ فيقال: بَرْخٌ أي رخيص . (اللسان ج ٣/ص ٧) ^{٨٦}، وذكر ابن فارس لها دلالة أخرى وأصل آخر، " (برخ) الباء والراء والخاء أصل واحد ، إن كان عربيا فهو النماء والزيادة ، ويقال : إنها من البركة وهي لغة نبطية ^{٨٧}، وجاء على ذلك "(رمخ)، رُمَخٌ: شَمَرٌ هو السَّدَا والسَّدَاءُ، ممدود بلغة أهل المدينة، وهو السِّيَاب بلغة وادي القرى، وهو الرُّمَخ بلغة طَيِّيء، واحدته رُمَخَةٌ، والخلال بلغة أهل البصرة، قال الطائي:

تَحْتَ أَفَانِينَ وَدِي مُرْمَخٍ

و الرَّمَخُ: الشجر المجتمع . و الرَّمَخُ و الرُّمَخُ: البلح، واحدته رَمَخَةٌ، لغة طائفة، ومنه أرمخ النخل، وهو ما سقط من البسر أخضر فنضج . (اللسان ج ٣/ص ١٩) ^{٨٨} .

٢- تفرد بعض اللغويين ، أو معجم من المعاجم :



ينقل ابن منظور أصولاً استعملها بعض اللغويين، أو أصولاً تداركتها كتب المعاجم الأخرى، وأهملت عند الخليل في معجمه العين، ومن ذلك " (ثرع)، ابن الأعرابي ثرع الرجل إذا طقل على قوم . (اللسان ج ٨/ص ٣٩)، و " (نثع)، ابن الأعرابي أنثع الرجل إذا قاء، و أنثع إذا خرج الدم من أنفه غالباً له . أبو زيد: أنثع القيء من فيه إئنثاعاً، وكذلك الدم من الأنف . و أنثع القيء والدم: تبع بعضه بعضاً . (اللسان ج ٨/ص ٣٤٧)، و " (هرص)، الفراء: هرص الرجل إذا اشتعل بدنه خصفاً، قال: وهو الخصف . (اللسان ج ٧/ص ١٠٣)، ذكر ابن فارس أن " (هرص) الهاء والراء والصاد ليس بشيء، إلا أنهم يقولون: الهريصة: مستتقع الماء^{٨٧} ومنه " (هبن)، أبو عمرو: الهبون العنكبوت، ويقال: الهبور، بالراء العنكبوت . (اللسان ج ١٣/ص ٤٣٠)، و " (فصخ)، ابن شميل: الفصخ النعابي عن الشيء وأنت تعلمه . يقال: فصخت عن ذلك الأمر فصخاً، ويقال: فصخ يده وفصخها إذا أزال المفصل عن موضعه، حكى الصاد عن أبي الدقيش . أبو حاتم: فصخ النعائم بصومه إذا رمى به . (اللسان ج ٣/ص ٤٥)، و " (عهك)، قال أبو منصور: قرأت في نوادر الأعراب: تركتهم في عيهكة وعوهكة وموهكة وموهكة وعوهكة . وقد تعاوكوا إذا اقتتلوا . (اللسان ج ١٠/ص ٤٧٢)، و " (مهع)، في التهذيب خاصة المهع، الميم قبل الهاء: تلون الوجه من عارض فادح . (اللسان ج ٨/ص ٣٤٤)، و " (عيد)، هذه ترجمة انفرد بها ابن سيده وحده وقال: العيدانة أطول ما يكون من النخل، ولا تكون عيدانة حتى يسقط كربها كله، ويصير جذعها أجرد من أعلاه إلى أسفله (عن أبي حنيفة)، وقال: أبو عبيدة: هي كالرقلة . (اللسان ج ٣/ص ٣٢٣)، و " (زقج)، جعلها أبو مسحل الأعرابي (ت أواخر القرن الثاني الهجري) لغة لأهل نجد، يقول: "وأهل نجد يسمون الرقل العيدان، واحده عيدانة"^{٩١}، ومنه " (زقج)، ابن سيده: زقج القرط زقجاً: صوت (عن كراع) . (اللسان ج ٢/ص ٤٦٨)، و " (قفح)، الأزهرى: قفح فلان عن الشيء إذا امتنع عنه . و قفحت نفسه عن الطعام إذا تركه، وأنشد:

يَسْفُ خِرَاطَةَ مَكْرِ الْجِنَا بَحْتَى تَرَى نَفْسَهُ قَافِحَهُ

قال شمر: قافحة أي تاركة، قال: والخراطة ما انخرط عيدانه وورقه، وقال ابن دريد: قفحت الشيء أفقحه إذا استنفته . (اللسان ج ٢/ص ٥٦٤)، و " (بقج)، البقيح: البلح (عن كراع)، قال ابن سيده: ولست منه على ثقة . (اللسان ج ٢/ص ٤١٤)، و " (حكف)، الأزهرى: خاصة: ابن الأعرابي: الخكوف الاسترخاء في العمل . (اللسان ج ٩/ص ٥٣)، و " (فحز)، يقال: رجل مُنْفَحَز أي مُنْعَظَم مُتَقَحَّش (حكاه الجوهرى عن ابن السكيت) . (اللسان ج ٥/ص ٣٩٠)، و " (رحف)، الأزهرى خاصة: ابن الأعرابي: أرحف الرجل إذا حدّد سكيناً أو غيره . يقال: أرحف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، ومعنى قعدت أي صارت . (اللسان ج ٩/ص ١١٤)، و " (حيج)، ججت أحيج حيجاً: احتجت (عن كراع)



واللحياني)، وهي نادرة لأن ألف الحاجة واو، فحكمه حُجَّت كما حكى أهل اللغة. قال ابن سيده: ولولا حَيَجًا لقلت إن حَجْتُ فَعَلْتُ، وإنه من الواو كما ذهب إليه سيبويه في طَحْتُ. (اللسان ج ٢/ص ٢٤٦) ^{٩٧}، و" (غهم) الغَيْهَم: كالغَيْهَب (عن اللحياني). (اللسان ج ١٢/ص ٤٤٦)، و" (ونج)، ابن سيده: وَأَنْحَتُ الرَّجُلَ: وافقته. (اللسان ج ٢/ص ٦٣٨)، و" (هشي)، الهَثْيَان: الحَثْو (عن كراع). الأزهرى: هَثَى إِذَا احمر وجهه، وثها إِذَا حَمَقَ. (اللسان ج ١٥/ص ٣٥٢) ^{٩٨}، و" (دبج)، دَبَّحَ الرَّجُلُ تَدْبِيحًا إِذَا قَبَّبَ ظَهْرَهُ وَطَاطَأَ رَأْسَهُ بِالْخَاءِ وَالْحَاءِ جَمِيعًا، عن أبي عمرو وابن الأعرابي. (اللسان ج ٣/ص ١٤) ^{٩٩}.

٣- تفرد به شاهد :

نجد في لسان العرب أصولاً مستعملة ورد عليها شاهد شعري يؤيد هذا الاستعمال، من ذلك " (عنه)، قال ابن بري: العِنَةُ نَبْتُ واحِدَةٍ عَنْهُةٌ. قال رُؤْبَةُ يصف الجمار:

وَسَخِطَ الْعِنَةُ وَالْقَبْصُومَا (اللسان ج ١٣/ص ٥١٩)،
و" (خعب)، الْخَيْعَابَةُ: الرَّدِيءُ، ولم يسمع إلا في قول تَأَبَّطُ شَرًّا:
وَلَا خَرَعَ خَيْعَابَةً ذِي غَوَائِلَ هَيَامٍ كَجَفَرِ الْأَبْطَحِ الْمُتَهَيَّلِ
التهذيب: الْخَيْعَابَةُ وَالْخَيْعَامَةُ: الْمَائُونُ، وأورد البيت، وقال: وَيُرْوَى خَيْعَامَةً.
(اللسان ج ١/ص ٣٦٣)، و" (كشع)، كَشَعُوا عَنْ قَتِيلٍ: تَقَرَّفُوا عَنْهُ فِي مَعْرَكَةٍ،
قال بِلُو جِمَارٍ كَشَعَتْ عَنْهُ الْحُمُرُ. (اللسان ج ٨/ص ٣١٢)،
و" (زحك)، الْأَزْعَكِي: الْقَصِيرُ اللَّثِيمُ، قال ذو الرمة:
عَلَى كُلِّ كَهْلٍ أَرْعَكِي وَيَافِعٍ مِنْ اللُّؤْمِ سِرْبَالٌ جَدِيدُ الْبُنَائِقِ
وقيل: هو الْمُسِنَّ، وقيل: هو الضَّأَوِي. ورجل رُعْكَوك: قصير مجتمع الخلق.
والرُّعْكَوكُ مِنَ الْإِبِلِ: السَّمِينُ، والجمع زَعَاكِيك، قال الشاعر:
زَعَاكِيكَ لَا إِنْ يَعْجَلُونَ لِصَنْعَةٍ إِذَا عُلِقَتْهُمْ بِالْقُنِيِّ الْخَبَائِلُ
ز عاكك أيضا. (اللسان ج ١٠/ص ٤٣٦)، و" (كعل)، الْكَعْلُ مِنَ الرِّجَالِ: الْقَصِيرُ
الْأَسْوَدُ، قال جَنْدَلُ:

وَأَصْبَحَتْ لَيْلَى لَهَا زَوْجٌ قَذِرٌ
كَغُلٍّ تَعَثَّاهُ سَوَادٌ وَقِصْرُ (اللسان ج ١١/ص ٥٨٨)،
و" (مزه)، الْمَرْحُ وَالْمَرْهُ واحد. مَرْهٌ مَرْهًا: كَمَرْحٍ، قال:
لِللَّهِ دُرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُرَّةِ
ورواه الأصمعي بالبدال. الأزهرى: يقال مَارَحَهُ وَمَارَهَهُ. (اللسان
ج ١٣/ص ٥٤٠) ^{٩٩}.

٤- اسم لنبات أو حيوان أو طير :



ألفاظ النبات متنوعة ومتغيرة من وقت لآخر، وليس أدل على تنوعها من وقوف الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه- أمام قوله تعالى: { وَحَدَائِقَ غُلْبًا {عبس/٣٠} وَفَاكِهَةً وَأَبًّا {عبس/٣١} } وقف الخليفة الثاني أمام لفظ (أبا) متسائلاً عن معناه، فقد روى الحاكم في المستدرک عن أنس رضي الله عنه قال قرأ عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وفاكهة وأباً ، فقال بعضهم هكذا ، وقال بعضهم هكذا.. فقال عمر : دعونا من هذا أماناً به كل من عند ربنا . هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه ١٠٠٠ وروى في موضع آخر " عن ابن شهاب أن أنس بن مالك رضي الله عنه أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : فأنبتنا فيها حبا ، وعنباً وقضباً ، وزيتوناً ونخلاً ، وحدائق غلبا ، وفاكهة وأبا ، قال : فكل هذا قد عرفناه فما الأب ؟ ثم نفص عصا كانت في يده فقال : هذا لعمر الله التكلف ، اتبعوا ما تبين لكم من هذا الكتاب ! هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ١٠٠١ ولا تختلف ألفاظ الحيوان أو الطيور كثيراً عن ألفاظ النبات في كثرتها وصعوبة الإلمام بها، لذلك وجدنا أمثلة متعددة عند ابن منظور لهذه الأشياء، ومن ذلك "(عقش)، العقش: الجمع . والعقش نبت ينبت في الثمام والمزخ يتلوى كالعصبة على فرع الثمام، وله ثمرة حمراء إلى الحمرة . والعقش: أطراف قضبان الكرم . والعقش: ثمر الأراك، وهو الحثر . (اللسان ج ٦/ص ٣١٩) ١٠٢٠، و"(عق)، العق: شجر نحو القامة وورقه شبيه بورق الكبر إلا أنه كثيف غليظ، ينبت في الشواهد كما ينبت الكتم . (اللسان ج ١٠/ص ٢٣٨) ١٠٢١، ومنها "(ثوع)، الثوع: شجر من أشجار البلاد عظام تسمو له ساق غليظة وعناقيد كعناقيد البطم، وهو مما تدوم خضرته، وورقه مثل ورق الجوز، وهو سبط الأغصان وليس له حمل ولا ينتفع به في شيء واحدته ثوعة، قال الدينوري: الثعبة شجرة تشبه الثوعة . (اللسان ج ٨/ص ٤٠) ١٠٢٢، ومنها "(شجج)، قال ابن بري، في ترجمة عقق، عند قول الجوهري: والعقق طائر معروف، وصوته العققعة، قال ابن بري: قال ابن خالويه: روى ثعلب عن إسحق الموصلي أن العقق يقال له الشجج . (اللسان ج ٢/ص ٤٩٥) ١٠٢٣، ومنها "(ذبخ)، الذبخ: الذكر من الضباع الكثير الشعر، والجمع أذباخ و ذيوخ و ذبخة، والأنثى ذبخة، والجمع ذبخات . ١٠٢٤، وهو مذكور في النهاية "في حديث القيامة وينظر الخليل عليه السلام إلى أبيه فإذا هو بذبخ متلطح الذبخ : ذكر الضباع ، والأنثى ذبخة " ١٠٢٥ ، ومنها "(هدس)، هَدَسَ يَهْدِسُهُ هَدَسًا: طرده وزجره، يمانية مماتة . و الهدس: شجر وهو عند أهل اليمن الأس . (اللسان ج ٦/ص ٢٤٧) ١٠٢٦

٥- لفظ للنكاح أو الجماع :

الجماع والنكاح من الشهوات التي تميل إليها الطبائع البشرية في كل مكان وزمان، والنكاح كاية شهوة تخضع للذوق والمزاج البشري؛ فذلك تفنن العرب في



وضع الألفاظ التي تتعلق بها وبأحوالها، ومن تلك الألفاظ "(نحج)، النَّحْج: كناية عن النكاح والحاء لغة • (اللسان ج ٢/ص ٣٧٢)"، ومنها "(طحس)، ابن دريد: و الطَّحْس يُكْنَى به عن الجماع، يقال: طَحَسَهَا وطَحَرَهَا؛ قال الأزهري وهذا من مناكير ابن دريد • (اللسان ج ٦/ص ١٢١)"، ومنها "(دحب)، الدَّحْبُ الدفع، وهو الدَّحْم • دَحَبَ الرجل: دَفَعَهُ • وبات يَدْحَب المرأة وَيَدْحَمها، في الجماع: كناية عن النكاح، والاسم الدُّحَاب • دَحَبَهَا يَدْحِبها: نكحها • (اللسان ج ١/ص ٣٧٤)"، ومنها "(دخم)، الدَّخْم: ضَرْبٌ مِنَ النكاح، قيل: هو دَفْعٌ فِي إِزْعَاج، دَخَمَهَا يَدْخُمها دَخْمًا، والحاء المهملة لغة • (اللسان ج ١٢/ص ١٩٦)"، ومنها "(لخب)، لَخَبَ المرأة يَلْخُبها و يَلْخُبها لُخْبًا نكحها (عن كراع)، قال ابن سيده: والمعروف عن يعقوب وغيره: نَخَبها • واللَّخَب: شجر المقل • (اللسان ج ١/ص ٧٣٨)"، ومنها "(نخف)، النَّخْف: النَّكاح • (اللسان ج ٩/ص ٣٢٥)" ١٠٨ •

٦- اسم لرجل أو لقبيلة :

الأعلام تأتي أحياناً مرتجلة؛ فلذلك تمتلئ المعاجم القديمة من عصر إلى عصر بالأعلام توثيقاً وتوضيحاً لها ، ومما أورده ابن منظور في ذلك "(عثب)، عَوْثَبان: اسم رجل • (اللسان ج ١/ص ٥٨٠)" ١٠٩، ومنه "(هطف)، الهَطَف: اسم رجل وهو أبو قبيلة كانوا أول من نحت الجفان، وقال الأزهري: بَنُو الهَطَف حي من العرب ذكره أبو خراش الهذلي فقال:

لَوْ كَانَ حَيًّا لَغَادَاهُمْ بِمُثْرَعَةٍ مِنْ الرِّوَايِقِ مِنْ شِيزَى بَنِي الهَطَفِ

والهَطَفِي اسم • (اللسان ج ٩/ص ٣٤٨)" ١١٠، ومنه "(خنج)، الأزهري: خُنَاج قبيلة من العرب • (اللسان ج ٢/ص ٢٦١)" ١١١، ومنه "(نخف)، نَخَف اسم رجل • (اللسان ج ٩/ص ٣٢٥)" ١١٢ •

٧- اسم صوت :

أسماء الأصوات كلمات خاطب بها العرب الحيوان وصغار الأطفال، نحو: (حاي) لزجر الإبل، و(نَحْ نَح) لإناعتها، و(بسّ) لتسكينها عند حلبها، و(عَدَس) لزجر البغل، و(هَجْ) لزجر الكلب، و(كخ) لزجر الطفل، وقد تكون تقليداً لأصوات الحيوان والأشياء؛ فقد حاكوا صوت وقع الحجر مثلاً، فقالوا: (طَق)، وصوت الضرب، فقالوا: (طاق) • وقد وضع العرب هذه الكلمات تلبية لحاجاتهم اليومية التي تتجدد وتتغير حسب الحاجة؛ ولذلك تتجدد هذه الكلمات حسب الحاجة إليها، ومن ذلك "(عهه)، عَهْ عَهْ: زَجَرٌ لِلإبل • وعَهْةٌ بِالإبل: قال لها عَهْ عَهْ، وذلك إذا زجرها لتحتبس • (اللسان ج ١٣/ص ٥١٩)"، ومنه "(قهه)، روى ابن شميل عن أبي خيرة قال: يقال قَهَقَعَ الدب قَهَقَاعاً، وهو حكاية صوت الدَّبِّ فِي ضَحْكه، قال أبو منصور: وهي حكاية مُؤَلَّفة • (اللسان ج ٨/ص ٣٠٤)" ١١٣، ومنه "(جحض)، جِحِضْ: زجر للكبش • (اللسان ج ٧/ص ١٢٩)"، ومنه "(جبط)، جِحِطْ: زجر للغنم • (اللسان ج ٧/ص ٢٦٩)" ١١٤، ومنه "(نخف)، النَّخْفَة: الصوت من الأنف إذا



مَخَطٌ، يقال أَنْخَفَ الرجل كثر صوت نَخِيفِهِ، وهو مثل الخنين من الأنف • وَنَخَفَت العنز تَنْخَفُ نَخْفًا، وهو نحو نَفَخَ الهَرَّةُ، وقيل: هو شبيهه بالعطاس • (اللسان ج ٩/ص ٣٢٥) ١١٥ •

٨- اسم لموضع :

أتيج لابن منظور نقل عدد كبير من أسماء المواضع التي لم تتح للخليل؛ فقد سبق معجم ابن منظور بمعجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٣هـ)، وربما استفاد بما جاء فيه، وبما ذكره اللغويون من قبله، ومن ذلك "(فحن)"، الأزهرى: أما فَحَنَ فأهمله الليث • قال: وَفِيحَان اسم موضع، قال: وأظنه فَيَعَال من فَحَنَ والأكثر أَنَّهُ فَعْلَان من الْأَفْيَحِ، وهو الواسع، وسمت العرب المرأة فَيَحُونَةً • (اللسان ج ١٣/ص ٣٢١) ١١٦، ذكر ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) أن "بحيرة فيحان فعْلان من فاحت رائحة الطيب تفيح فيحاً، ويجوز أن يكون من الفيح وهو سطوع الحر، وفي الحديث شدة الحر من فيح جهنم، ويجوز أن يكون من قولهم أفيح للواسع، وفيحاً، وفيحاء، وفيحان موضع في بلاد بني سعد وقيل واد" ١١٧ وكذلك "(بهدي)"، بَهْدَى و ذو بَهْدَى موضعان • (اللسان ج ٣/ص ٩٧)، "ويقال ذو بهدي قرية ذات نخل باليمامة" ١١٨، ومنها "(بنه)"، هذه ترجمة ترجمها ابن الأثير في كتابه وقال: بَنُهَا، بكسر الباء وسكون النون، قرية من قُرَى مصر، بارك النبي صلى الله عليه وسلم في عسلها، قال: والناس اليوم يفتحون الباء • (اللسان ج ١٣/ص ٤٧٩) ١١٩، ومنها "(بهب)"، في الحديث ذُكِرَ يَهَابٌ، ويروى إِهَابٌ، قال ابن الأثير: هو موضع قرب المدينة شرفها الله تعالى • (اللسان ج ١/ص ٨٠٦) ١٢٠، ومنها "(خنم)"، تَخْنِم: اسم موضع، قال لبيد:

وَهَلْ يَشْتَاقُ مِثْلُكَ مِنْ رُسُومِ دَوَارِسَ بَيْنَ تَخْنِمِ وَالْخِلَالِ؟
(اللسان ج ١٢/ص ١٩١)، في معجم البلدان "تخنم بالنون جبل في بلاد بلحرث بن كعب وقيل بالمدينة" ١٢١، ومنها "(زوخ)"، زُوَاخ: مَوْضِعٌ، يُصْرَفُ وَلَا يُصْرَفُ • (اللسان ج ٣/ص ٢٢)، "زُواخ بضم أوله وآخره خاء معجمة، إن كان عربياً فهو مرتجل؛ لأنه مهمل في استعمالهم موضع عن ابن دريد، ووجدته عن الزمخشري" ١٢٢ وأيضاً "(مغن)"، بئر مَعُونَةٍ، بِالْعَيْنِ المعجمة: موضع قريب من المدينة، وأما بئر مَعُونَةٍ بِالْعَيْنِ المهملة، فقد تقدم أنفاً والله أعلم • (اللسان ج ١٣/ص ٤١٢) ١٢٣ •

٩- سهو الخليل عنها :

وقد حكمنا هنا بسهو الخليل؛ لما أورده ابن منظور من شواهد سابقة على زمن الخليل؛ كالحديث الشريف أو أشعار الجاهليين من ذلك "(قعل)"، الْفَعَال: ما تَنَاسَرَ عن نُورِ الْعَيْنِ وفاغية الجناء وشبهه من كمامه، واحدته فَعَالَةً • وَأَفْعَلَ التَّوَر:



اُنْشَقَّتْ عَنْهُ فُعَالَتُهُ ٠٠٠ والقَاعِلَةُ: الجَبَلُ الطَوِيلُ ٠ والقَوَاعِلُ رُؤُوسُ الجِبَالِ، قال امرؤ القيس:

عُقَابٌ تَنُوقِي لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

وقيل: القَوَاعِلُ الجِبَالُ الصَّغَارُ ٠ الجَوْهَرِي: القَاعِلَةُ واحدة القَوَاعِلِ، وهي الطَّوَالُ من الجِبَالِ، قال ابن بري: قال أبو عمرو واحدة القَوَاعِلِ قَوَعْلَةٌ، وشعر الأَفْوَه دليل على أنه قَاعِلَةٌ قال:

والدَّهْرُ لَا يَبْقَى عَلَيْهِ لِقْوَةٌ فِي رَأْسِ قَاعِلَةٍ نَمَتْهَا أَرْبَعُ
(اللسان ج ١١/ص ٥٦٦)، يتضح من هذا الأصل سهو الخليل عنه؛ فقد ورد عليه شواهد متعددة، منها ما ينتمي للشعر الجاهلي، ومع ذلك اعتبر ابن فارس أن أصوات هذه المادة غير متجانسة، "(فَعَلٌ) الْقَافُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ غَيْرُ مُتَجَانِسَةٍ" ١٢٤. ومنها "(سَكَعٌ)، سَكَعَ الرَّجُلُ يَسْكَعُ سَكْعًا وَتَسْكَعُ: مَشَى مُتَعَبِيًّا ٠ وما أدري أين سَكَعَ وأين تَسْكَعُ، أي أين ذهب وأخذ؟ وَتَسْكَعُ في أمره: لم يهتد لوجهته، وفي حديث أم معبد: وهل يستوي ضَلَالُ قَوْمٍ تَسْكَعُوا؟ أي تَحِيرُوا ٠ وَرَجُلٌ سَكَعَ: مُتَحِيرٌ، مثَّل به سيبويه، وفسره السيرافي، وقال: هو ضد الخُتَع وهو الماهر بالدلالة ٠ وَسَكَعَ الرَّجُلُ: مَثَلَ صَقَعَ ٠ التَّسْكَعُ: التَّمَادِي فِي الْبَاطِلِ، ومنه قول سليمان بن يزيد العدوي:

أَلَا إِنَّهُ فِي غَمْرَةٍ يَتَسَكَعُ

أي لا يدري أين يأخذ من أرض الله ٠ وَرَجُلٌ نَفَحَ وَنَفِيحٌ وَسَاكِعٌ وَشَصِيبٌ أي غريبٌ ٠ وفي نوادر الأعراب فلان في مَسْكَعَةٍ من أمره وفي مُسْكَعَةٍ، وهي الْمُضَلِّلَةُ الْمُؤَدِّرَةُ التي لَا يُهْتَدَى فِيهَا لَوَجْهِ الْأَمْرِ ٠ وَالْمُسْكَعَةُ مِنَ الْأَرْضَيْنِ: الْمُضَلِّلَةُ ٠ (اللسان ج ٨/ص ١٥٩-١٦٠) ١٢٥، ومنها "(كَعَتٌ)، الْكُعَيْتُ: الْبَلْبَلُ، مَبْنِي عَلَى التَّصْغِيرِ، كَمَا تَرَى، وَالْجَمْعُ كِعْتَانُ، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ الْكُعَيْتِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هُوَ عُصْفُورٌ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَهُ النَّعْرَ، وَقِيلَ: هُوَ الْبَلْبَلُ ٠ (اللسان ج ٢/ص ٧٨) ١٢٦، ومنه "(حَنَأٌ)، ابْنُ سَيِّدِهِ: حَنَأٌ عَلَيْهِ التُّرَابُ حَنُوءًا هَالَةً، وَالْيَاءُ أَعْلَى ٠ الْأَزْهَرِيُّ: حَنُوءُ التُّرَابِ وَحَنِيئُ حَنُوءًا وَحَنِيًا، وَحَنَأُ التُّرَابُ نَفْسُهُ وَغَيْرُهُ يَحْنُو وَيَحْنَى (الْأَخِيرَةُ نَادِرَةٌ)، وَنَظِيرُهُ جَبَا يَجْبِي، وَقَلَا يَقْلَى، وَقَدْ حَنَى عَلَيْهِ التُّرَابُ حَنِيًا وَاحْتَنَاهُ، وَحَنَى عَلَيْهِ التُّرَابُ نَفْسَهُ، وَحَنَى التُّرَابُ فِي وَجْهِهِ حَنِيًا رَمَاهُ ٠ الْجَوْهَرِيُّ: حَنَأَ فِي وَجْهِهِ التُّرَابُ يَحْنُو وَيَحْنَى حَنُوءًا وَحَنِيًا وَتَحْنَاءُ ٠ وَحَنَى التُّرَابُ الْمَحْنُوُّ أَوْ الْحَائِي، وَتَحْنِيئَتُهُ حَنُوءَانُ وَحَنِيَانُ ٠ وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: الْحَنَى التُّرَابُ الْمَحْنِيُّ ٠ وَفِي حَدِيثِ الْعَبَّاسِ وَمَوْتَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَدَفْنِهِ: وَإِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ يَا بَنِي الْخَطَابِ حَقًّا فَإِنَّهُ لَنْ يَعْجَزَ أَنْ يَحْنُو عَنْهُ أَيُّ يَرْمِي عَنْ نَفْسِهِ التُّرَابُ تُّرَابَ الْقَبْرِ وَيَقُومُ ٠ وَفِي الْحَدِيثِ احْنُوءَا فِي وَجْهِهِ الْمَدَاحِينَ التُّرَابَ؛ أَيِ ارْمُوا، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يَرِيدُ بِهِ الْحَنِيَّةَ وَالْأُيُوعَ عَلَيْهِ شَيْئًا ٠ (اللسان ج ١٤/ص ١٦٤) ١٢٧، ومنه "(تَهَنٌ)، الْأَزْهَرِيُّ: أَهْمَلَهُ اللَّيْثُ ٠ وَرَوَى ثَعْلَبُ



عن ابن الأعرابي: تَهَنَ يَتَهَنُ تَهْنًا، فهو تَهَنٌ إذا نام. وفي حديث بلال حين أذن قبل الوقت: ألا إن العبد تَهَنَ؛ أي نام، وقيل: النون بدل فيه من الميم، يُقَالُ: تَهَمَ يَتَهَمُ إذا نام، المعنى أنه أشكل عليه وقت الأذان وتَحَيَّرَ فيه، فكأنه قد نام. (اللسان ج ١٣/ص ٧٥) ^{١٢٨}، ومنه "هفن)، أهمله الليث، وقال ابن الأعرابي: الهَفْنُ المطر الشديد. (اللسان ج ١٣/ص ٤٣٦).

١٠- التطور الصوتي لأصل آخر :

قد يكون التطور الصوتي من طريق القلب المكاني، نحو "فكع)، الفَكْعُ كالْعَفْكِ سَوَاءً. (اللسان ج ٨/ص ٢٥٦)، وقد يكون من طريق الإبدال بين صوتين متقاربين، نحو "رصح)، الرِّصَحُ: لغة في الرِّسْح. (اللسان ج ٢/ص ٤٥٠)، ومنه "فحث)، الفَحْتَةُ، والفَحْتُ، بكسر الحاء: ذات الأُطْبَاق، والجمع أَفْحَات. الجَوْهَرِي: الفَحْتُ لغة في الحَفْتُ. (اللسان ج ٢/ص ١٧٦)، ومنه "كته)، كَتَهَ كَتْهًا: كَكَدَهَ. (اللسان ج ١٣/ص ٥٣٣)، ومنه "هكب)، الأزهرِي: رَوَى ثعلب عن ابن الأعرابي: الهَكْبُ الاستهزاء، أصله هَكَمَ بالميم. (اللسان ج ١/ص ٧٨٦) ^{١٢٩}، ومنه "هجز)، الهَجَزُ: لغة في الهَجَس، وهي النَّبَاةُ الحَفِيَّة. (اللسان ج ٥/ص ٤٢٣)، ومنه "سهن)، ابن الأعرابي: الأسْهَانُ الرِّمَالُ اللينة، قال أبو منصور: أبدلت النون من اللام، والله أعلم. (اللسان ج ١٣/ص ٢٢٩) ^{١٣٠}، ومنه "هسم)، هَسَمَ الشيءَ يَهْسِمُهُ هَسْمًا: كَسَرَهُ. الأزهرِي عن ابن الأعرابي: الهُسْمُ الكَاوُون. قال أبو منصور كأن الأصل الحُسْم؛ وهم الذين يتابعون الكيَّ مَرَّةً بعد أخرى، ثم قلبت الحاء هاء. (اللسان ج ١٢/ص ٦١١)، ومنه "لتخ)، اللَّتْخُ لغة في اللَّطْخ. وتَلَّتْخ: كَتَلَطَّخ. ورجل لَتَخَة: ذَاهِيَةٌ مُنْكَرٌ، هكذا حكاه كراع. (اللسان ج ٣/ص ٥٠) ^{١٣١}.

١١- تصحيف من ناقلي اللغة :

إن صور الحروف في لغتنا كثيرة ومتعددة، ويقع التشابه بينها في الشكل، ولا يفرق بينها إلا النقط، وكثيرا ما كان يقع السهو في وضع النقط فكيف بها مع إغفاله ومن المقرر أن ترك النقط كان اصطلاحا شائعا عند كتاب اللغة وغيرهم ^{١٣١}. ومما أورده الخليل في العين - الأصل (دمه) بالبدال، ويعني اشتداد حرارة الشمس، ويوجد له في اللسان ثلاث صور أخرى تحمل دلالة (دمه) نفسها؛ فلدينا : الأصل بالبدال "(دمه)، دَمَةٌ يَوْمُنَا دَمَهَا فهو دَمٌ و دَامَهُ: اشتد حرّه. و الدَمَةُ شدة حر الشمس. و دَمَهْتُهُ الشمسُ صَخَدَتْهُ. و الدَمَةُ شدة حر الرَّمْل والرَّمْضَاء، وقد دَمَهَتْ دَمَهَا و اِدْمُومَهَتْ. ويقال: اِدْمُومَةُ الرَّمْل. (اللسان ج ١٣/ص ٤٨٩)، ووردت بالبدال "(دمه)، دَمَةُ الرَّجُلِ دَمَهَا: أَلِمَ دِمَاغَهُ من حرٍّ، وربما قالوا دَمَهْتُهُ الشمسُ إذا أَلَمَتْ دِمَاغَهُ. و دَمَهُ يَوْمُنَا دَمَهَا و دَمَهُ: اشتد حره. (اللسان ج ١٣/ص ٤٩١)، ووردت بالراء "(رمة)، رَمَةٌ يَوْمُنَا رَمَهَا: اشتد حره، والزاي أعلى. (اللسان ج ١٣/ص ٤٩٣)، ووردت أيضا- بالزاي "(زمه)، زَمَهُ يَوْمُنَا رَمَهَا: اشتد حره كدَمَهُ. (اللسان ج ١٣/ص ٤٩٣) ^{١٣٢}. الواضح أن الأصل الذي صح



عند الخليل (دمه) بالذال، ومع النسخ والنقل والتصحيف والتحريف بدأت الأصول الأخرى تظهر، ونتصورها أن الأصل بالذال تحول من خلال هذه الطرق إلى صورتين (ذمه، ورمه)، ثم تحولت إحدى هاتين الصورتين إلى الصورة الثالثة (زمه) • ومن ذلك "(لمغ)، التَّمْغ لَوْنُهُ: ذَهَبٌ كَالْتَّمِغِ، حَكَاهُ الْهَرَوِيُّ • (اللسان ج ٨/ص ٤٤٩)"، ومنه "(خلت)، الأزهري في ترجمة حَلَّتْ: اللَّيْثُ: الْجَلَّتِيتِ الْأَنْجُرُذُ، وَأَنْشَدُ:

عَلَيْكَ بِفُنَاءٍ وَبَسَنْدُرُوسٍ وَخَلَّتِيَتْ وَشَيْءٍ مِنْ كَنْعَدٍ
 قَالَ الْأَزْهَرِي: هَذَا الْبَيْتُ مَصْنُوعٌ، وَلَا يَحْتَاجُ بِهِ، وَالَّذِي حَفَظْتَهُ عَنِ الْبَحْرَانِيِّينَ
 الْخَلَّتِيَتْ بِالْخَاءِ: الْأَنْجَرُودُ، قَالَ: وَلَا أَرَاهُ عَرَبِيًّا مُحَضًّا. (اللسان
 ج ٢ ص ١٢٧) الْأَفْرَاقُ مِنْ لُغَاتٍ أُخْرَى:

"(شبهه)، شَهْ: حِكَايَةُ كَلَامِ شَيْءٍ الْإِنْتِهَارَ، وَ شَهْ: طَائِرٌ شَبَّهَ الشَّاهِينَ وَلَيْسَ بِهِ أَعْجَمِي. (اللسان ج ١٣/ص ٥٠٨)"، وَمِنْهُ "(فَهَج)، الْفَيْهَجُ: مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ، وَقِيلَ: هُوَ مِنْ صِفَاتِهَا؛ قَالَ:

أَلَا يَا اصْبَحَانِي فَهَيْجَا جَيْدَرِيَّةُ
جَيْدَرِيَّةٌ: منسوبة إلى قرية بالشام يقال لها جَيْدَرٌ، وقيل: منسوبة إلى جَدَرٍ موضع
هناك أيضا نَسَبًا على غير قياس، وقيل: الْفَيْهَجُ الخمر، فارسي مُعَرَّبٌ والحق
الموْتُ والباطلُ: اللَّهْوُ، وقيل: الْفَيْهَجُ الخمر الصافية • ابن الأنباري: الْفَيْهَجُ اسم
مخْتَلَقٌ للخمر • (اللسان ج ٢/ص ٣٤٩)، و " (شهن)، الشَّاهِين: من سباع الطير
ليس بعربي محض • (اللسان ج ١٣/ص ٢٤٣) •

١٣- أصول مائة :

"(نحر)، قال الأزهري لم أجده مستعملاً في شيء من كلامهم (اللسان ج ٤/ص ٣٠٢) ١٣٣، ومنه "(هكف)، الهكف: السرعة في العدو وغيره، وهو فعل مُمات. (اللسان ج ٩/ص ٣٥٠)، ومنه "(هدس)، هَدَسَهُ يَهْدِسُهُ هَدْسًا: طرده وزجره، يمانية مُماتة. و الهَدَس: شَجَر وهو عند أهل اليمن الآس. (اللسان ج ٦/ص ٢٤٧) ١٣٤، ومنه "(وده)، الوُدَّة: فعل مُمات، وقد وَدَّه وَدَّها و أَوْدَهْنِي عن كذا: صَدَّنِي. و اسْتَوْدَهَتْ الإبل و اسْتَيَّدَهَتْ، بالواو والياء إذا اجتمعت وانسأقت. (اللسان ج ١٣/ص ٥٦٠) ١٣٥.

١٤- أصول غير موثوق بها :

"(بَقَح)، البَقِيح: البلح (عن كراع)، قال ابن سيده: ولست منه على ثقة. (اللسان ج ٢/ص ٤١٤)"^{١٣٦}، و" (تَسَح)، التَّسْحَة: الحَرْد والغضب (عن كراع)، قال ابن سيده: ولا أحقها. (اللسان ج ٢/ص ٤١٧)"^{١٣٧}، ومنه " (زَرَح)، زَرَحَه بالزُّرْم: شَجَّه، قال ابن دريد: ليس بثبت. (اللسان ج ٢/ص ٤٦٨)"^{١٣٨}، ومنه " (هَلَق)، الهَلَق السرعة في بعض اللغات وليس بثبت (اللسان ج ١٠/ص ٣٦٩)"^{١٣٩}، ومنه " (هَقَف)، الهَقْفُ: قلة شهوة الطعام، قال ابن سيده: وليس بثبت. (اللسان



ج ٩/ص ٣٤٨) "١٤٠"، ومنه "هَبَقَ"، الهَبَقَ، بكسر الهاء والباء وشد القاف: كثرةُ
الجماع (عن كراع) • و الهَبَقَ: نبت (حكاه ابن دريد) قال ابن سيده: ولا أدري ما
صحته • (اللسان ج ١٠/ص ٣٦٤) "١٤١"، ومنه "كفَه)، ابن الأعرابي: الكافه رئيس
العسكر، وهو الزَّوِير والعمود والعماد والعمدة والعُمدَان، قال الأزهري: هذا حرف
غريب • (اللسان ج ١٣/ص ٥٣٦) "١٤٢"، ومنه "هَلَضَ)، هَلَضَ الشيء يَهْلِضُهُ
هَلْضًا: انْتَزَعَهُ كَالنَّبْتِ تَنْتَزِعُهُ مِنَ الْأَرْضِ، ذكر أبو مالك أنه سمعه من أعراب
طبيء، وليس بثبت • (اللسان ج ٧/ص ٢٤٩) "١٤٣".



الخاتمة والنتائج :

تتبع هذا البحث ظاهرة لغوية لم تتناولها الدراسات بالتفصيل والتحليل؛ هي ظاهرة الأصول المهملة، وقد تتبع الباحث الظاهرة بين معجمين : معجم العين للخليل، أول معجم عربي، ومعجم لسان العرب الذي ضم بين دفتيه نقولا من معاجم كثيرة ، وقد خرجنا من البحث بعدة نتائج :

- اللغة العربية متطورة نامية، صالحة لكل زمان بما فيها من ثروات كامنة.
- المهمل في اللغة هو ما لم يوجد له لفظ مستعمل في لغة التخاطب بين العرب، أو في نصوصها الفصيحة.
- تعددت علل إهمال الأصول عند العرب؛ منها :
 - اتحاد المخارج أو تقاربها.
 - البعد الشديد بين المخارج.
 - الترتيب بين أصوات المادة.
 - مشابهة الأصل الأعلى.
 - عدم وجود الحاجة المتطلبة لصور أخرى.
 - ذوق العربي.
- أكثر أصوات الحلق استعملت في أصول أهملت صوت العين .
- أكثر الأصول – بحسب النسب المئوية- استعملت هو الرباعي وأقلها الثنائي.
- تنوعت صور المستعمل في لسان العرب بعد إهماله في العين ، منها :
 - لغات قبائل .
 - تفرد بعض اللغويين أو بعض المعاجم به .
 - وجود شواهد شعرية .
 - أسماء لنبات أو لحيوان أو لطير أو لبشر أو لقبيلة أو لموضع .
 - أسماء أصوات .
 - التطور الصوتي .
 - التصحيف والتحريف .



الحواشي

- ١ - الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسانئها، وسنن العرب فى كلامها، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م)، ص ٤٧.
- ٢ - السابق والصفحة.
- ٣ - السابق والصفحة.
- ٤ - سر الفصاحة لأبى محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجى (ت ٤٦٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١ (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م) ص ٣٤ - ٣٥.
- ٥ - السابق والصفحة.
- ٦ - السابق والصفحة.
- ٧ - السابق والصفحة.
- ٨ - البحر المحيط، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشى، طبع ونشر دار الكتبي، ط١ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) ج ٢/ص ٣٠١.
- ٩ - السابق والصفحة.
- ١٠ - السابق والصفحة.
- ١١ - العين للخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائى طبع ونشر دار ومكتبة الهلال، سلسلة المعاجم والفهارس، ج ١/ص ٥٢.
- ١٢ - العين ج ١/ص ٦٠.
- ١٣ - السابق ج ٣/ص ٥.
- ١٤ - جمهرة اللغة، لأبى بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، طبع دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٨ هـ ج ١/ص ٩.
- ١٥ - سر صناعة الإعراب، لأبى الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق الدكتور حسن هندواوي، دار القلم دمشق، ط٢ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م) ج ٢/ص ٨١١-٨١٢.
- ١٦ - العين ج ٥/ص ٦.
- ١٧ - سر صناعة الإعراب ج ٢/ص ٨١٧.
- ١٨ - الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ص ٤٧.
- ١٩ - الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبى الحديد (ت ٦٥٦ هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور أحمد الحوفى، والدكتور بدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي بالرياض، ط٢ (١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م)، ص ٨٦.
- ٢٠ - سر الفصاحة ص ٥٢.
- ٢١ - السابق ص ٥٧.
- ٢٢ - السابق ص ٦٤.
- ٢٣ - الفلك الدائر على المثل السائر ص ١٦٣.
- ٢٤ - شرح التلخيص، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابر تي (ت ٧٨٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مصطفى رمضان، طبع المنشأة العامة للطبع والتوزيع، طرابلس ليبيا، ط١ (١٣٩٢ هـ - ١٩٨٣ م) ص ١٣٣.
- ٢٥ - السابق ص ١٣٤.
- ٢٦ - جوهر الكنز "تلخيص كنز البراعة فى أدوات ذوى البراعة"، لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي (ت ٧٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام، نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ص ٣٥.



- ٢٧ - السابق والصفحة .
- ٢٨ - راجع نهاية الإعجاز في دراية الإعجاز، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦ هـ)، عارضه بأصوله وحققه الدكتور نصر الله حاجي مفتي أوغلو، دار صادر بيروت، ط ١ (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م)، ص ٥٧ .
- ٢٩ - الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣ (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)، ج ١/ص ٦٤ .
- ٣٠ - سر صناعة الإعراب ج ١/ص ٦٥ .
- ٣١ - راجع الخصائص ج ١/ص ٦٤ .
- ٣٢ - الفلك الدائر على المثل السائر ص ١٦٤ .
- ٣٣ - راجع مدخل إلى علم اللغة ص ٧٠، ٧١ .
- ٣٤ - العين ج ٦/ص ٣ .
- ٣٥ - السابق ج ٦/ص ٤ .
- ٣٦ - راجع سر صناعة الإعراب ج ١/ص ٦٥ .
- ٣٧ - النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦ هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق وتعليق الدكتور محمد خلف أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، طبع دار المعارف مصر، الطبعة الثالثة (١٩٧٦ م)، ص ٩٦ .
- ٣٨ - السابق والصفحة .
- ٣٩ - السابق والصفحة .
- ٤٠ - سر الفصاحة ص ١٠١ - ١٠٢ .
- ٤١ - الخصائص ج ١/ص ٥٦ .
- ٤٢ - جمهرة اللغة ج ١/ص ١٢ .
- ٤٣ - سر صناعة الإعراب ج ٢/ص ٨١٧ .
- ٤٤ - السابق ج ٢/ص ٨١٨ .
- ٤٥ - سر صناعة الإعراب ج ٢/ص ٨١٨ .
- ٤٦ - الخصائص ج ١/ص ٥٥ .
- ٤٧ - راجع الصاحب في فقه اللغة العربية ص ٤٧ .
- ٤٨ - سر الفصاحة ص ٦٥ .
- ٤٩ - عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح، لأحمد بن علي بن عبد الكافي بن تمام بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندأوي، طبع ونشر المكتبة العصرية، بيروت لبنان، ط ١ (٢٠٠٣ م)، ج ١/ص ٧٣-٧٤ .
- ٥٠ - السابق ج ١/ص ٧٤ .
- ٥١ - السابق والصفحة .
- ٥٢ - الخصائص ج ١/ص ٦١ .
- ٥٣ - السابق ج ١/ص ٦٢ .
- ٥٤ - السابق والصفحة .
- ٥٥ - السابق ج ١/ص ٦٣ .
- ٥٦ - السابق والصفحة .
- ٥٧ - السابق ج ١/ص ٦٤-٦٥ .
- ٥٨ - السابق ج ١/ص ٦٢ .
- ٥٩ - السابق ج ١/ص ٦٥ .
- ٦٠ - الصاحب في فقه اللغة ص
- ٦١ - الخصائص ج ١/ص ٦٤ .
- ٦٢ - جواهر الكنز ص ٤١ .
- ٦٣ - العين ج ١/ص ٥٢ .
- ٦٤ - الصوت اللغوي في القرآن، للدكتور محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي د. ت، بيروت - لبنان، ص ٤٩ .
- ٦٥ - جواهر الكنز ص ٤٠-٤١ .
- ٦٦ - جمهرة اللغة ج ١/ص ٧ .



- ٦٧ - السابق والصفحة .
- ٦٨ - نهاية الإيجاز ص ٥٨ .
- ٦٩ - السابق والصفحة .
- ٧٠ - العين ج ١/ص ٥٣ .
- ٧١ - السابق والصفحة .
- ٧٢ - السابق ج ١/ص ٥٣ .
- ٧٣ - الصاحبى في فقه اللغة العربية ص ٤٧ .
- ٧٤ - اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان، طبع دار الثقافة ، الدار البيضاء- المغرب، ط (١٩٩٤م) ص ٢٦٥ .
- ٧٥ - الفلك الدائر على المثل السائر ص ١٦٣ .
- ٧٦ - نهاية الإعجاز ص ٥٧ .
- ٧٧ - لسان العرب ج ١/ص ١١ وما بعدها .
- ٧٨ - تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربى ، بيروت- لبنان (٢٠٠١م)، ج ٢/ص ٢١٦، وجمهرة اللغة لابن دريد ج ٢/ص ٦٧٦ .
- ٧٩ - الجمهرة .
- ٨٠ - المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية بيروت ط (٢٠٠٠م) ج ٣/ص ١٩ .
- ٨١ - الموسوعة العربية، العلوم الصحية، الطب البشري، المجلد التاسع، ص ٧، نقلا عن الموقع الإلكتروني http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=1424 .
- ٨٢ - الجمهرة ج ١/ص ٣٨٣ .
- ٨٣ - السابق ج ١/ص ٦٠٤ .
- ٨٤ - السابق ج ١/ص ٢٨٧ .
- ٨٥ - معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، نشر دار الجيل ط (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، ج ١/ص ٢٤١ .
- ٨٦ - الجمهرة ج ١/ص ٥٩٢ .
- ٨٧ - مقاييس اللغة ج ٦/ص ٤٧ .
- ٨٨ - تهذيب اللغة ج ١/ص ٩٢ .
- ٨٩ - السابق ج ١/ص ١٦٢ .
- ٩٠ - المحكم والمحيط الأعظم ج ٢/ص ٢٢٦ .
- ٩١ - كتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي عبد الوهاب بن حريش، تحقيق الدكتورة عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط (١٣٨٠هـ - ١٩٦١)، ص ٤٣٧ .
- ٩٢ - المحكم ج ٢/ص ٥٦٤ .
- ٩٣ - المحكم والمحيط الأعظم ج ٤/ص ٤٥، الجمهرة لابن دريد ج ١/ص ٥٥٤ .
- ٩٤ - المحكم ج ٣/ص ٢٣ .
- ٩٥ - انظر تهذيب اللغة ج ٤/ص ٦٧ .
- ٩٦ - انظر تهذيب اللغة ج ٥/ص ١٣ .
- ٩٧ - المحكم والمحيط الأعظم ج ٣/ص ٤١٤ .
- ٩٨ - انظر تهذيب اللغة ج ٦/ص ٢١٢ .
- ٩٩ - انظر التهذيب ج ٦/ص ٩٤ .
- ١٠٠ - المستدرك للحاكم ج ٢/ص ٢٩٠ .
- ١٠١ - السابق ج ٢/ص ٥١٢ .
- ١٠٢ - راجع القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ط (١٣٤٧هـ)، ج ١/ص ٧٧٢ .
- ١٠٣ - النهاية في غريب الحديث .
- ١٠٤ - انظر تهذيب اللغة ج ٤/ص ١٦٤، الجمهرة ج ١/ص ٥٣١ .
- ١٠٥ - الجمهرة ج ١/ص ٢٧٣ .



- ١٠٦ - السابق ج ١/ص ٥٨١ .
- ١٠٧ - المحكم ج ٥/ص ٢١١ .
- ١٠٨ - الجمهرة ج ١/ص ٦١٧ .
- ١٠٩ - السابق ج ٣/ص ١٢٣٩ .
- ١١٠ - انظر تهذيب اللغة ج ٦/ص ١٠٤ ، الجمهرة ج ٢/ص ٩٢١ .
- ١١١ - انظر تهذيب اللغة ج ٧/ص ٣٣ .
- ١١٢ - الجمهرة ج ١/ص ٦١٧ .
- ١١٣ - السابق ج ١/ص ٤٣٩ .
- ١١٤ - السابق والصفحة .
- ١١٥ - السابق ج ١/ص ٦١٧ .
- ١١٦ - انظر تهذيب اللغة ج ٥/ص ٧١ .
- ١١٧ - معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر ، بيروت – لبنان، ج ٤/ص ٢٨٢ .
- ١١٨ - السابق ج ١/ص ٥١٤ .
- ١١٩ - النهاية في غريب الحديث ج ١/ص ١٥٧ .
- ١٢٠ - معجم البلدان ج ١/ص ٢٨٣ ، النهاية في غريب الحديث ج ١/ص ٨٣ .
- ١٢١ - السابق ج ٢/ص ١٦ .
- ١٢٢ - السابق ج ٣/ص ١٥٥ .
- ١٢٣ - السابق ج ٥/ص ١٦٢ .
- ١٢٤ - مقاييس اللغة ج ٥/ص ١٠٦ .
- ١٢٥ - المحكم ج ١/ص ٢٦٤ .
- ١٢٦ - راجع النهاية في غريب الحديث لأبي السعادات المبارك محمد بن الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمد محود الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، ط (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م)، ج ٤/ص ١٧٩ .
- ١٢٧ - السابق ج ١/ص ٣٩٩ .
- ١٢٨ - النهاية في غريب الحديث ج ١/ص ٢٠١ ، القاموس المحيط ج ١/ص ١٥٢٨ ، وانظر تهذيب اللغة ج ٦/ص ١٣٠ .
- ١٢٩ - انظر تهذيب اللغة ج ٦/ص ٢١ .
- ١٣٠ - انظر تهذيب اللغة ج ٦/ص ٧٩ .
- ١٣١ - أقرب الموارد في فصيح العربية ج ١/ص ٩ .
- ١٣٢ - انظر تهذيب اللغة ج ٤/ص ٢٥٥ .
- ١٣٣ - انظر تهذيب اللغة ج ٤/ص ٢٦٧ .
- ١٣٤ - الجمهرة ج ٢/ص ٦٥١ .
- ١٣٥ - الجمهرة ج ٢/ص ٦٨٩ .
- ١٣٦ - المحكم والمحيط الأعظم ج ٣/ص ٢٣ .
- ١٣٧ - السابق ج ٣/ص ١٨٠ .
- ١٣٨ - الجمهرة ج ١/ص ٥١٠ .
- ١٣٩ - المحكم ج ٤/ص ١٢٤ .
- ١٤٠ - السابق ج ٤/ص ١٢٦ .
- ١٤١ - الجمهرة ج ١/ص ٣٧٦ .
- ١٤٢ - انظر تهذيب اللغة ج ٢/ص ١٥٢ .
- ١٤٣ - الجمهرة ج ٢/ص ٩١١ .



هذا الكتاب منشور في

